



PROVISIONAL

A/40/PV.80
25 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي بينييس	(اسبانيا)
شم :	السيد اويوي(نائب الرئيس)	(غابون)

مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب
(الجلسات العامة المكرسة للسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ، وفقا
للقرار ٢٢/٣٩ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)

السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام : تقرير اللجنة الثالثة
[٨٩] (تابع)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة [٦٥]

(ط) المفاوضات الشائبة المتعلقة بالأسلحة النووية : تقرير اللجنة
الأولى (الجزء الأول)

مسألة ناميبيا [٣٤]

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع القرارات

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب
(الجلسات العامة المكرمة للسياسات والبرامج
المتعلقة بالشباب ، وفقا للقرار ٢٢/٣٩ المؤرخ
في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)

البند ٨٩ والبند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

السنة الدولية للشباب : المشاركة ، والتنمية ، والسلم : تقرير اللجنة الثالثة
 (A/40/855)

السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب : تقرير اللجنة الثالثة (A/40/856)

قدم السيد كابوري (بوركيينا فاسو)، مقرر اللجنة الثالثة ، تقريره هذه

اللجنة (A/40/855 و A/40/856) فقال ما يلي :

السيد كابوري (بوركيينا فاسو) ، مقرر اللجنة الثالثة (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثالثة بشأن
البندين ٨٩ (A/40/855) و ٩٥ (A/40/856) . ويتناول هذان التقريران السنة الدولية
للشباب وموضوعها هو : " المشاركة ، التنمية ، السلم " .

أود أن أذكر الجمعية العامة أنها في جلستها العامة الثالثة قررت ، بناء
 على توصية المكتب ، أن تخص هذين البندين باللجنة الثالثة ، وأن تقصر نفسها في
 الدورة الأربعين على النظر في الجوانب المتعلقة بسياسات وبرامج الشباب وفقا للقرار
 ٢٢/٣٩ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، المتصل بالاحتفال بعام ١٩٨٥ بوصفه
 السنة الدولية للشباب .

وقد كرّمت اللجنة الثالثة عدة جلسات في الفترة الواقعة من ١٨ تشرين الاول/اكتوبر الى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في مشاكل الشباب ، وخاصة تلك المتعلقة بالسنة الدولية للشباب نفسها ، والجهود والتدابير الرامية الى ضمان أعمال حقوق الانسان ويتمتع الشباب بها ، وبمفئة خاصة الحق في التعليم وفي العمل ، والسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ، وأخيرا اتاحة الفرص للشباب .

وبذلك نظرت اللجنة الثالثة في تقريرى الامين العام الواردين في الوشيتين (A/40/64 و A/40/701) ، وتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالسنة الدولية للشباب (A/40/256) ، وعدد من الرسائل الموجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين لدى الامم المتحدة . والقائمة الكاملة بالوشائق المعروضة على اللجنة ترد في الفقرة الثالثة من التقرير الوارد في الوشيقة A/40/855 .

وعلى ضوء ما سبق ، توصي اللجنة الثالثة أن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير الوارد في الوشيقة A/40/855 ، ومشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوشيقة A/40/856 .

وأود أن ألفت الانتباه الى أن اللجنة قد اعتمدت جميع مشاريع القرارات هذه دون تصويت . وقد ترغب الجمعية العامة أن تحذو حذوها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذا لم يكن هناك اقتراح

بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقريرى اللجنة الثالثة .

أود أن ألفت انتباه الاعضاء الى تقريرى اللجنة الثالثة .

سنتناول أولا تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٨٩ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون " السنة الدولية للشباب : المشاركة ، التنمية ، السلم " (A/40/855) . تبّت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الثلاثة الواردة في الفقرة ١٢ من هذا التقرير .

لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الاول ، المعنون " السنة الدولية للشباب : المشاركة ، التنمية ، السلم " دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ١٤/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار الثاني المعنون ، " الجهود والتدابير الرامية الى ضمان إعمال حقوق الانسان وتمتع الشباب بها ، وبصفة خاصة الحق في التعليم وفي العمل " ، دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٥/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن اللجنة الثالثة قد اعتمدت مشروع القرار الثالث المعنون " اتاحة الفرص للشباب " ، دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٦/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبهذا تختتم الجمعية العامة نظرها في البند ٨٩ من جدول الاعمال .

نتناول الآن تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٩٥ من جدول الاعمال " السياسات والبرامج المتصلة بالشباب " (A/40/856) . ترد توصية اللجنة الثالثة في الفقرة ٧ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار المعنون " سبل الاتصال بين الامم المتحدة والشباب ومنظمات الشباب " ، دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبهذا نكون قد اختتمنا نظرنا

في البند ٩٥ من جدول الاعمال .

البند ٦٥ من جدول الاعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة :

(ط) المفاوضات الشنائية المتعلقة بالاسلحة النووية : تقرير اللجنة الاولى (الجزء
الاول) (A/40/877)

عرض السيد صولياني (اليونان) ، مقرر اللجنة الاولى ، تقرير اللجنة
(A/40/877) (الجزء الاول) فقال ما يلي :

السيد صولياني (اليونان) ، مقرر اللجنة الاولى (ترجمة شفوية عن
الفرنسية) : يشرفني أن أعرض الجزء الاول من تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٦٥ من
جدول الاعمال ، " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة
في دورتها الاستثنائية العاشرة " (A/40/877) . ويتضمن هذا الجزء من التقرير مشروع
قرار واحد ، وعنوانه " المفاوضات الشنائية المتعلقة بالاسلحة النووية " . ويقدم
مشروع القرار هذا الى الجمعية العامة على حدة بغية البت فيه على عجل للسماح
 بتنفيذ الخطوات الواردة في الفقرة الاخيرة من مشروع القرار .

ولا حاجة بي الى الدخول في تفاصيل مشروع القرار ، الذي توصي اللجنة في
الفقرة ٨ من تقريرها باعتماده . إن الانسانية جمعاء تأمل في أن يعطي الاجتماع
المقبل بين رئيسي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية دفعة حاسمة لمفاوضاتهما الشنائية الجارية . وانني على ثقة بأنني أتكلم
باسم الجميع عندما أعرب عن الامل في أن تسهم نتيجة اجتماع القمة في تعزيز الاهداف
التي نسعى اليها جميعا ، والتي ستفضي في نهاية المطاف الى تعزيز الامن الدولي .
وبالنيابة عن اللجنة الاولى أعرض مشروع القرار على الجمعية العامة لاعتماده .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذا لم تكن هناك أية اقتراحات بمقتضى المادة ٥٦ من النظام الداخلي ، فساعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الاولى .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستكون البيانات بالتالي مقتصرة على تحليل التصويت . وقد أوضحت الوفود مواقفها ، فيما يتعلق بالتوصيات المختلفة الصادرة عن اللجنة الاولى ، في اللجنة وهي وارده في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفود في الجلسة العامة مختلفا عن تصويتها في اللجنة .

وهل لي أن أذكر الأعضاء أيضا أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ ، يحدد تحليل التصويت بمدة عشر دقائق وتُدلي به الوفود من مقاعدها .

والآن أوجه انتباه الأعضاء الى الجزء الاول من تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٦٥ ، " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة " (A/40/877) .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاولى (A/40/877) . وعنوان مشروع القرار هو " المفاوضات الشائبة المتعلقة بالاسلحة النووية " .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
 الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
 اكوادور ، السلفادور ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية
 الألمانية ، اليونان ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، الاردن ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيوزيلندا ، النيجر ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، البرتغال ،
 تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٨/٤٠)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نختتم بذلك نظرنا في هذا البند .

البند ٣٤ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا :

- (١) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24) .
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23) (الجزء السادس) ، A/AC.109/824 و 825 و 826
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1)

* بعد ذلك أبلغت وفود اثيوبيا وافغانستان والامارات العربية المتحدة وانغولا وبابوا غينيا الجديدة والبحرين والبرازيل وبيروني دار السلام وبنن وبوتان وبوروما وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وزمبابوي وسنغافورة وسوازيلند والسودان وسورينام وميشيل والعراق وغابون وغانا وغواتيمالا وفرنسا والفلبين والكاميرون والكويت وكينيا وماليزيا ومصر والمكسيك وملايو وملديف والمملكة العربية السعودية وموريشيوس والنرويج والنمسا ونيبال ونيجييريا وهايتي والهند وهندوراس وهولندا واليمن أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة ، وأبلغت وفود فرنسا وملايو والنرويج وهولندا أنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت .

(د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882)(هـ) مشاريع القرارات (A/40/24) (الجزء الرابع ، الفصلان الاول والثاني)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : معروض على الجمعية العامة ، من جملة وثائق اخرى ، تقرير اللجنة الرابعة المتعلق بطلبات الاستماع المقدمة من المنظمات (A/40/882) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بهذا التقرير ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في الساعة ١٢/٠٠ من ظهر يوم الغد . هل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على هذا الاقتراح ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أطلب الى الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

عرض السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تقرير اللجنة (A/40/23) (الجزء السادس) فقال ما يلي :

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بوصفي مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن أعرض على الجمعية العامة الفصل المتعلق بمسألة ناميبيا من تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23) (الجزء السادس) عن أعمالها خلال عام ١٩٨٥ .

ويقدم هذا التقرير ، الذي يتعلق بالبند ٣٤ من جدول الاعمال ، بمقتضى الفقرة ١٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٩١/٣٩ الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بشأن تنفيذ الاعلان ، والذي رجت فيه الجمعية العامة من اللجنة الخاصة :
" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤(د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام على وجه التحديد بما يلي :
" (١) وضع اقتراحات محددة لإزالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ... " . (القرار ٩١/٣٩ ، الفقرة ١٢)

وفي معرض مواصلة اللجنة الخاصة لاداء هذه المهام فيما يتعلق بمسألة
ناميبيا ، أخذت في اعتبارها حتى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة
بشأن المسألة ، لاسيما القرار ٥٠/٣٩ ، علاوة على قرارات مجلس الأمن ومجلس الأمم
المتحدة لناميبيا ذات الصلة .

وكما يلاحظ من التقرير ، تناولت اللجنة الخاصة مسألة ناميبيا أثناء دورتها
غير العادية المعقودة في تونس العاصمة في أيار/مايو ، احتفالا بالذكرى الخامسة
والعشرين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان المناقشة التي جرت في
تونس واشترك فيها عدد من الممثلين على أعلى مستوى تركزت على الحالة المتدهورة في
ناميبيا وفيما حولها . واللجنة الخاصة ، آخذة في اعتبارها البيانات الملقة أثناء
المناقشة ومستندة الى مشاورات الرئيس مع جميع المعنيين ، بما في ذلك رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة ، وأمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لأفريقيا
الجنوبية الغربية (موابو) ، اتخذت قرارا بتوافق الآراء حول هذه المسألة الهامة يرد
في الفقرة ١٢ من التقرير .

وفي توافق الآراء هذا أكدت اللجنة شانية أن مسألة ناميبيا مسألة ملتهبة ذات
أهمية أولية ضمن عملية إنهاء الاستعمار ، وأحاطت علما مع القلق العميق بالحالة
الحرجة في ناميبيا وفيما حولها الناجمة عن استمرار نظام الاقلية في جنوب افريقيا
في احتلاله اللاشعري للأقليم . وأكدت اللجنة من جديد الحق الثابت للشعب الناميبي في
تقرير المصير والامتناع في ناميبيا موحدة استنادا الى الميثاق وقراري الجمعية
العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢١٤٥ (د-٢١) والقرارات التالية لهما بشأن ناميبيا . كما
أكدت شرعية النضال من أجل الحرية الذي يخوضه الشعب الناميبي بجميع الوسائل
المتوفرة لديه لنيل ذلك الحق ، وكررت ايمانها بأن نظام الفصل العنصري في جنوب
افريقيا مسؤول عن خلق حالة تهدد بخطرورة السلم والأمن الدوليين نتيجة لتجاهله
المستمر قرارات ومقررات الأمم المتحدة وانتهاكه لها المتجسد في انكاره على شعب
ناميبيا أهم حقوقه الأساسية ، ولجؤه بلا رحمة الى قمع الشعب الناميبي واستخدامه

العنف ضده ؛ وأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتكررة التي يرتكبها ضد الدول المجاورة ؛ ومناوراته المتواصلة لمنع تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومحاولاته الشريرة لفرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا

ورفضت اللجنة كل مناورات جنوب افريقيا الرامية الى فرض استقلال مزيف على ناميبيا من خلال مخططات سياسية ودستورية زائفة تستهدف إدامة سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا ونددت بتلك المناورات ، وأدانت بقوة أيضا محاولة جنوب افريقيا الاخيرة فرض تسوية داخلية عن طريق المؤتمر المتعدد الاطراف المزعوم وانشاء "حكومة مؤقتة" .

وكررت اللجنة أيضا ان أي حل سياسي للحالة الناميبية يجب ان يركز على الانهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا اللاشعري للاقليم ، وسحب قواتها المسلحة وممارسة الشعب الناميبى بحرية ودون قيد لحقه في تقرير المصير والاستقلال استنادا الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وأكدت من جديد ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال الاساس الوحيد المقبول لتسوية المسألة الناميبية تسوية سلمية ، وكررت الحاجة الى المضي قدما بتنفيذه الفوري دون تعديل أو تقييد أو شرط مسبق .

ورفضت اللجنة بقوة المحاولات المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة وجنوب افريقيا للربط بين استقلال ناميبيا ومسائل دخيلة وغير ذات صلة ، وطلبت من دعاة الربط التخلي عن تلك السياسة على الفور .

وأكدت اللجنة مرة أخرى أن حركة التحرر الوطني في ناميبيا ، سوابو ، هي الممثل الوحيد والاصل للشعب الناميبى ، وأدانت ادارة جنوب افريقيا اللاشعري على محاولاتها المستمرة والمنهجية الرامية الى تقويض تلك المنظمة وإضعاف الثقة بها وتدميرها والقضاء على أعضائها وأنصارها عن طريق الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتخويف والارهاب .

وأدانت اللجنة جنوب افريقيا على حشودها العسكرية المطردة الزيادة والواسعة النطاق في ناميبيا ، وتطبيقها الخدمة العسكرية الاجبارية على الناميبيين وتجنيدهم الناميبيين وتدريبهم قسرا في جيوش قبلية ، واستخدامها المرتزقة لتوطيد احتلالها

اللاشرعي للاقليم ، ودعت جميع الدول الى اتخاذ تدابير فعالة لمنع تجنيد المرتزقة وتدريبهم وعبورهم للخدمة في ناميبيا . وأدانت أيضا استمرار التعاون العسكري والنووي وفي مجال المخابرات بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية وبلدان أخرى ، مما يمثل خرقا لحظر توريد الاسلحة الذي فرضه مجلس الامن على جنوب افريقيا في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .

وحثت اللجنة مجلس الامن على اعتماد تدابير اضافية لتوسيع نطاق القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لزيادة تأثيره وشموله . وحجبت اللجنة استمرار التعاون بين بعض البلدان الغربية وبلدان أخرى مع نظام جنوب افريقيا العنصري في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، وكررت اعتقادها أن ذلك التعاون قوّض التضامن الدولي ضد نظام الفصل العنصري وساعد على إدامة احتلال ذلك النظام بصورة لا شرعية لناميبيا . وأدانت اللجنة ورفضت "الارتباط البتاء" المزعوم الذي قوّى جراءة نظام الفصل العنصري على تكثيف قمعته لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وتعميد عدوانه على الدول الافريقية المستقلة ، ومواصلة تعنته بوجه استقلال ناميبيا ضد أماني وطموحات الشعب الناميبي .

وأكدت اللجنة من جديد أن الموارد الطبيعية لناميبيا تراث للشعب الناميبي لا ينتهك وليس محل خلاف ، وأدانت بقوة استغلال جنوب افريقيا اللاشرعي لهذه الموارد ، بما في ذلك مدّما بصورة لا شرعية الحدود الاقليمية البحرية ، واعلان منطقة واقعة مقابل شاطئ ناميبيا منطقة اقتصادية خالصة واستغلالها بصورة لا شرعية لموارد الاقليم البحرية . وأدانت المصالح الاقتصادية الجنوب افريقية والاجنبية الاخرى التي تواصل استغلال تلك الموارد متجاهلة قرارات الامم المتحدة ومقرراتها ، لاسيما المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي منه مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وطالبت بوقف هذا الاستغلال على الفور .

وأخيرا أوصت اللجنة بأن يقوم مجلس الامن ، الذي حالت بينه وبين اضطلاع بهفعالية بمسؤولياته عن صون السلم والامن الدوليين في المنطقة معارضة بعض الاعضاء

الدائمين الغربيين ، بالاستجابة لمطلب الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بفرض
جزاءات اجبارية شاملة على الفور ضد ذلك البلد وفقا لاحكام الفصل السابع من
الميثاق .

بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، استرعي اهتمام الجمعية العامة الجاد السي
التقرير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لرئيسي مجلسي

الامم المتحدة وكالة ، السيد نويل سنكلير ممثل غانا ، الذي سيعرض تقرير المجلس .

السيد سنكلير (غيانا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالإنابة)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية) :أود أولا ، أن أعرب عن التقدير الصادق لأميننا العام
السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده الحثيثة التي يبذلها لصالح شعب ناميبيا
وبصفة خاصة لتأمين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

منذ أن بحثت الجمعية العامة مسألة ناميبيا للمرة الأخيرة ، لا يستطيع أي
إمرء أن يؤكد بصورة معقولة أن احتمالات استقلال ناميبيا هي أفضل الآن مما كانت عليه
إبان مناقشة العام الماضي . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي ، ذكر أميننا العام في
التقرير الذي قدمه الى مجلس الأمن أنه لم يطرأ تقدم في مشاوراته مع المسؤولين في
جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وما زالت جنوب افريقيا تحكم بقوة قبضتها الحديدية على أراضي ناميبيا .
ولاتزال تتحكم في كل جوانب حياة شعب ناميبيا . ولا يزال من الواضح ، في مجالات رئيسية
وأساسية كالاسكان والتعليم والمرافق الصحية وهيكل الاجور ، أن الناميبى الابيض يعامل
كأبيض والناميبى الاسود يعامل كاسود .

وتستمر أعمال العدوان التي تشنها جنوب افريقيا على جيرانها بهدف تحميل ثمن
باهظ على هذه الدول نظير مساندتها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
(سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وتعرضت لهذه الاعتداءات ليسوتو
وبوتسوانا وموزامبيق . ومن الذي يستطيع أن ينسى غزو أنغولا في حزيران/يونيه بنحو
١ ٥٠٠ من قوات جنوب افريقيا في "بعثة بحث وتدمير" ؛ أو الغزو الذي أطلق عليه الاسم
الرمزي "عملية القبضة الحديدية" لشمالى ناميبيا بالقرب من حدود أنغولا ، في الشهر
نفسه ؟ لقد وصف ذلك بأنه أكبر عملية حربية تقليدية داخل ناميبيا قام بها النظام
العنصري حتى الآن . وحُوِّل جنوبي أنغولا الى معسكر حربي حقيقي لشن ما تصفه جنوب
افريقيا بأنه إحباط للنشاط العسكري لسوابو في شمالى ناميبيا .

وشنت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، طليعة نضال شعب ناميبيا
من أجل استقلاله ، من جانبها ، كفاحا باسلا ضد النظام العنصري والامبريالى ، وبالرغم

من العقوبات التي تعترض قوات سوابو فقد حققت نجاحات مهمة ضد العدو ونحن نحییها عليها .

وشهد العام الماضي استمرارا ، بل وتكثيفا ، للمحاولات التي يقوم بها نظام بریتوريا لكي يفرض في ناميبيا هياكله التي تستجيب لمخططاته لمستقبل الاقليم . وفي هذا الصدد ، فاننا نذكر بالاعلان عما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا . وفي حين أن هذه الحيلة قد أدانها إدانة قاطعة مجلس الامن والمجتمع الدولي ، كما هو منتظر ، فان انشاءها يعد بلا شك عنصرا يعقد الامور كما ذكر الامين العام .

وطلبت جنوب افريقيا رسميا وبغير حياء ، كما لو كان انشاء الحكومة المؤقتة المزعومة ليس تحديا كافيا لهذه المنظمة ، اثناء نظر مجلس الامن الاسبوع الماضي فمسألة ناميبيا ، أن يستمع المجلس الى وجهات نظر أعضاء ذلك الكيان الذي اقاموه في ناميبيا .

واستجابت جنوب افريقيا أخيرا للامين العام فيما يتعلق باختيارها النظام الانتخابي كما طالب بذلك القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) مزيلة بذلك القضية المعلقة الوحيدة المتعلقة بغريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ولكنها فعلت ذلك وأشارت في الوقت نفسه قضية أخرى ، يتذكر الجميع أنها قد صويت في ١٩٨٣ ، وهي قضية الحيدة . ولا يبدو أن هناك نهاية لسوء نية جنوب افريقيا وعنادها . وبالطبع تواصل جنوب افريقيا الاصرار على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد كرر هذا مرارا وآخر مرة ذكر فيها هي يوم الاربعاء الماضي في مجلس الامن ، رغم أن المجلس كان قد رفض بصورة قاطعة هذا الربط .

ولكن استمرار جنوب افريقيا في القمع والتعنّت ليس سوى وجه واحد للصورة . وشمة جانب آخر يتعين ألا يغيب عن بال أعضاء هذه الجمعية العامة ونحن نقترح من بحث مسألة ناميبيا لهذا العام .

اننا ندرك جميعا بالطبع كيف أثر نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا في أفئدة وحياة الناس جميعا في كل أنحاء العالم . وقد شهدنا هذا العام ثورة حقيقية

في عملية اعلام العالم بحقائق الفصل العنصري . وكم منا في هذه الجمعية العامة لم يخلُ الى نفسه مرارا وذهنه تلح عليه مزعجة مشاهد شرطة جنوب افريقيا وهي تضرب وتجلد السكان السود العزل وتطلق الرصاص حتى الموت عليهم الذين تجرأوا على التنفيس عن غضبهم ازاء سنوات القمع والحرمان؟ وكانت نتيجة هذا الوعي المتنامي أن أصبح عدد أكبر من الشعوب والحكومات في عدد أكبر من البلدان معنية الآن أكثر من أي وقت مضى بالنضال الرامي الى وضع حد لنظام الفصل العنصري البغيض والاجرامي .

ويدعو مجلس ناميبيا باستمرار الى ممارسة مثل هذا الضغط الدولي بهدف عزل ذلك النظام الذي يواصل احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا . ونحن نعرب عن عرفاننا لجميع الدول والمؤسسات والشعوب التي اتخذت موقفا مناهضا لنظام بريتوريا .

ولا يوازى الجهد الدولي في تأييد نضال شعب جنوب افريقيا إلا مساندته لنضال شعب ناميبيا وسوابو . وقد نشط مجلس ناميبيا في جميع مناطق العالم خلال العام الماضي باسم شعب ناميبيا . ويشجعنا ارتفاع مستويات التحمس والدعم للقضية اللذين لمساهما بصفة خاصة في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية . ونحن نعرف بالطبع جيدا مدى الدعم الذي تحظى به قضية ناميبيا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية والكاريبي ، وكذلك في اوروبا الشرقية . وتولي دول اوروبا الغربية ، نظرا لروابطها التاريخية والجغرافية الاكبر مع افريقيا بصفة عامة ، اهتماما شديدا بتطور مسألة ناميبيا ومستقبلها . وكانت صلاتنا بها خلال هذا العام واسعة ومفيدة ، وقد وجدنا هذه الدول تسعى لان تقرن تصريحاتها السياسية باجراءات عملية سواء في شكل مساهمات في صندوق ناميبيا أو برنامج بناء الدولة الناميبية أو في شكل دعم مباشر مقدم لسوابو . وأشير هنا الى دول اوروبا الغربية بصفة عامة . وتوجد للأسف أقلية صغيرة منها من الواضح أن موقفها أقل مساندة لتطور ناميبيا نحو الاستقلال .

على العموم ، فعلى الرغم من انه مازال هناك أعمال هامة تتعلق بناميبيا ، نرى انه يتعين علينا كمجلس أن نوصي بأن تنظر فيها بلدان اوروبا الغربية ، تتعلق بناميبيا وهي الاعمال التي سوف نستعري انتباه الحكومات المعنية لها خلال العام المقبل . أود أن أقول أن اتصالاتنا بهذه الدول كانت مفيدة ومشجعة بصفة عامة .

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية ، ومجموعة البرلمانيين ، والمجموعات المناصرة لناميبيا ، والمحامين والباحثين وأصدقاء ناميبيا ، وجدنا أن هناك التزاما بتحرير ناميبيا وهو أمر جدير بالثناء ، ليس بسبب الشبكات الذي يتم به الاعراب عن هذا الالتزام فحسب ، ولكن للشجاعة والتضحية في الوفاء بهذا الالتزام . وما برحت المنظمات غير الحكومية والفئات الأخرى التي ذكرتها تقدم اسهاماتها الرائعة تأييدا لكفاح ناميبيا في سبيل الاستقلال من خلال توعية شعوب مجتمعاتها بوقائع المسألة الناميبية ، والمركز القانوني لهذا الاقليم ، والاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا ، والطريقة التي تتواطأ بها حكوماتها مع جنوب افريقيا ، مما يساعد على اطالة أمد هذا الاحتلال ، وتعريفها أيضا بدور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وبفضل جهودها ، تحولت مسألة ناميبيا الى قضية انسانية يعرفها عدد متزايد من الاوروبيين ويهتم بها . وتشكل المنظمات غير الحكومية مصدرا للضغط المنسق المتمف بالذكاء على حكوماتها وهي مسؤولة عن تحريك ضامر شعوبها في منطقة تطلعت اليها جنوب افريقيا دائما بحثا عما تقدمه بلدانها من دعم تقليدي .

والنقطة التي أود أن أعرضها هي أن اتصالاتنا خلال العام الماضي أتاحت لنا أن نعلن أمام هذه الجمعية أن وسائل الاعلام التي اتصلنا بها مرارا وتكرارا في نيويورك تتخذ موقفا جائرا ازاء كفاح شعب ناميبيا وكفاح منظمة سوابو . فهذا الكفاح يحظى بتأييد أوسع كثيرا مما صورته وسائل الاعلام هنا على الاطلاق . فالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية معروفة وهي تحظى بتأييد أكبر كثيرا مما تصوره وسائل الاعلام هنا .

وفي ضوء ما تقدم ، وبالرغم من عناد برييتوريا وصلغها ، لم يشعر المجلس

بالاحباط . ولا جدال في اننا نشعر بالالام ازاء استمرار المعاناة في ناميبيا ، إلا أن ما يشير قلقنا أنه بعد أربعين سنة من انشاء الأمم المتحدة ، لم تصل أي ثمرة من ثمار المنظمة الدولية إلى شعب ناميبيا حتى الآن . ونحن نشعر بقلق أيضا إذ أنه بعد مرور خمس وعشرين سنة من اعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مازالت ناميبيا تنتظر استقلالها . ونحن نشعر بالانزعاج العميق لأنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لجأ عضوان دائمان في مجلس الأمن إلى استخدام حق النقض ضد قرار يدعو ، في جملة أمور ، إلى فرض جزاءات على جنوب افريقيا . ويحزننا أن وراء الكلمات الطنانة التي يلقي بها البعض مازال الاهتمام على ما يبدو ينصب بالدرجة الاولى على حماية مكاسبها أكثر من حماية العدل والكرامة والقانون .

ان هذا النقض المستخدم من ذينك العضوين يشير قلقنا لعدة اعتبارات ، ليس اقلها انه يمثل حتما اشارة الى نظام بريتوريا ، في الوقت الذي يقع ذلك النظام تحت ذلك الضغط الدولي الكبير ، والاكثر من ذلك بعد أن استجابت جنوب افريقيا فيما يتعلق باختيار النظام الانتخابي . وبعبارة أخرى ، بعد أن أعطت جنوب افريقيا ردها النهائي الذي وضع حدا للمرحلة الاخيرة التي تسبق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفي نفس اللحظة التي اعتقدنا فيها أن هناك تحركا حاسما نحو التنفيذ الفوري لذلك القرار ، تلقت جنوب افريقيا اشارة بأن بإمكانها أن تواصل الاعتماد على مصادر تأييدها التقليدية .

ومع ذلك ، فإن احساننا بالمسار التاريخي قد حال دون احباط : احساننا بالمسار التاريخي وايماننا أيضا بشعوبنا ، وأعني في هذه الحالة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا على وجه الخصوص ان هذه العملية التاريخية ، التي تحاول الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية أن تتحرر عن طريقها ، قد بدأت واشتدت في جنوب افريقيا وناميبيا . لقد كانت نتائجها مؤكدة في الماضي . وستتحرر ناميبيا أيضا .

وفضلا عن ذلك ان الكفاح في سبيل التحرر من نظام بريتوريا القمعي يحظى الآن بمشاركة دولية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الكفاح ضد الاستعمار . ان بريتوريا تواجه

باقي العالم ، أو غالبية دول العالم . ان القوى التي تؤيد استقلال ناميبيا أكبر كثيرا من تلك القوى التي تؤيد استمرار السيطرة على ناميبيا .

وعلى أية حال ، فان النتيجة ، على الرغم من أنها مؤكدة ، لن تتحقق دون هذا مزيد من العرق ، والدموع ، بل والدماء . ان استعداد شعب ناميبيا لمواصلة كفاحه قد أعرب عنه الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن . ولكن ينبغي لهذه الجمعية أن تواصل تقديم دعمها القاطع لذلك الكفاح وللمنظمة سوابو ، وذلك حتى تمكن شعب ناميبيا من مواصلة ذلك الكفاح . فسي هذا الصدد سعى المجلس الى تقديم ارشاده مرة أخرى فيما يتعلق بمجالات وأنواع التأييد ذات الصلة بوجه خاص ، وهنا أوصي بطرح مشاريع قرارات لتتخذ فيها الدول الاعضاء . وتتضمن أول توصية المناشدات التي تدعو الدول الى اتخاذ بعض الاجراءات ، على الصعيد الفردي والجماعي ، لتعزيز كفاح ناميبيا في سبيل الحرية ، وتكثيف الدعم المقدم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وسوف تعرض مشاريع القرارات على الجمعية العامة كل مشروع على حدة في مرحلة لاحقة ، ولكنني أود أن أعلن الآن ، في محاولة لتعزيز تقييم الجميع لاهمية ايجاد حل عاجل لمسألة ناميبيا . ان عام ١٩٨٦ يوافق الذكرى العشرين لانتهاء ولاية جنوب افريقيا على الاقليم ، واضطلاع الأمم المتحدة بمسؤولياتها المباشرة عليه ، وبدء منظمة سوابو (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) كفاحها المسلح . وقد توخت مشاريع قراراتنا بيان الأنشطة الخاصة لاهراز هذه الاحتفالات التذكارية ، ونأمل في أن يكون مرور فترة العشرين عاما حافزا على حث جميع الدول على القيام بممارسة أقصى ضغط ممكن وحاسم على جنوب افريقيا لكي تتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبطبيعة الحال ، فان تنفيذ ذلك القرار هو موضوع مشروع قرار منفصل . والان وبعد أن أوضحت جنوب افريقيا النظام الانتخابي الذي اختارته ، تصبح جميع الظروف مؤاتية لتنفيذ هذا القرار ، ونحن نتوقع أن تجرى ممارسة الضغط الضروري على جنوب افريقيا لكي نحصل على تعاونها في هذا الصدد .

وفي اعداد مشاريع القرارات التي نقدمها بشأن هذه المسألة ، على المجلس الى التأكيد بالدرجة الاولى على معاناة شعب ناميبيا في ظل الاحتلال غير الشرعي لنظام بريتوريا ، وعلى مسؤولية الامم المتحدة عن اقليم ناميبيا ، وعلى الحاجة الى تعاون جنوب افريقيا مع الامم المتحدة في جهودها الرامية الى تنفيذ تلك المشاريع على الفور ، والحاجة الى أن تمارس الدول أقصى قدر ممكن من الضغط على جنوب افريقيا لكي تتعاون مع الامم المتحدة ، والحاجة الى أن تمتنع الدول عن اتخاذ أي اجراءات تؤدي الى تشجيع جنوب افريقيا على مواصلة احتلال ناميبيا ، أو تساعد على اطالة أمد ذلك الاحتلال ، والحاجة الى زيادة الدعم السياسي والمعنوي والمادي المقدم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . تلك هي الامور التي تتناولها مشاريع قراراتنا ، ونود أن يصدر الحكم عليها من خلال الاعتبارات الرئيسية التي ذكرناها .

وما برحت بعض الدول تعرب عن قلقها العميق ازاء ما زعمت انه استفراد للبلدان بالذكر في مشاريع قراراتنا السابقة . ونحن نعلم جميعا ، بطبيعة الحال ، ان الفتوى الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ، والقرارات الخاصة التي أصدرها مجلس الأمن كانت تعارض بمورة أكيدة تلك الاجراءات التي تقوم بها بعض الدول والتي ترقى الى درجة التواطؤ مع نظام بريتوريا فيما يتعلق بناميبيا . والمجلس من جانبه يغمره القلق البالغ بأن هناك بعض الدول ، التي ترقى أعمالها فيما يتعلق بالنظام الخاص بناميبيا الى مرحلة التواطؤ على وجه التحديد ، أو تؤدي أعمالها الى تشجيع جنوب افريقيا ودعمها في احتلالها غير الشرعي ، حتى بالرغم من محاولة الامم المتحدة وضع حد لهذا الاحتلال ، أو تسهيل وجود ذلك الاحتلال ، وقد حاولنا أن نوضح ذلك ، طبقا لما نعتقد أنه من واجبنا أن نقوم به باعتبارنا هيئة ادارية قانونية لناميبيا . ولكن ، بوصفنا أعضاء في هذه الجمعية ، فاننا لا نود ألا نبالي بالشواغل التي تم الاعراب عنها أو أن نتجاهلها .

ولقد أخذناها في اعتبارنا عن وعي ، وحسبما تسمح به مصلحة توافق الآراء أو إخلاصنا في أداء الواجب الذي نضطلع به ، قمنا باجراء بعض التعديلات لمراعاة هذه الشواغل .

وبالنسبة لما تبقى ، فإننا نتوقع من الدول الاعضاء أن تبحث ما اقترحنه في هذا المدد . وتحدد بنفسها ما اذا كان السياق دقيقا ، أو أن ما نعزوه لهذه الدولة أو تلك على أساس معلوماتها ، صحيح ويمكن مواصلته بهذا الشكل .

إننا نأمل وبصدق أن كل الدول التي تتعاون مع جنوب افريقيا سوف تمتنع عن ذلك ، وانه بدلا من ذلك سوف تمارس كل الضغوط على نظام بريتوريا بغية التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) فورا . عندئذ لن تكون هناك حاجة الى ذكر أسماء بلدان بعينها ولا حتى الى اجراء مناقشة بشأن مشاريع قرارات تتعلق بناميبيا . وفي الوقت نفسه ، نأمل أن تفهم الدول عمق شواغلنا بالنسبة لشعب ناميبيا ، وأن تشعر معنا بنفاد الصبر حيث ينبغي أن تتحرر ناميبيا دون مزيد من التأخير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد كوروما (سيراليون) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ

اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : في الوقت الذي نبدأ فيه مناقشة مسألة ناميبيا اليوم ، نجد أنفسنا

نتناول حالة مشابهة جدا ، ان لم تكن أسوأ للحالة التي واجهتها هذه المنظمة قبل

عام : أي الاحتلال غير القانوني المستمر لإقليم أعلنت الأمم المتحدة منذ وقت بعيد

مسؤوليتها عن ادارته مسؤولية مباشرة . ان هذه الحقيقة المؤسفة مازالت باقية ليس

بسبب الافتقار الى الاجراءات أو المبادرات من جانب المجتمع الدولي ، إذ ندرك ادراكا

عميقا أن الأمم المتحدة بذلت خلال السنة جهودا متضافرة بهدف القيام بعملية تؤدي الى

ايجاد ناميبيا مستقلة وحرّة في أقصر وقت ممكن . وبالفعل ، كرّس مجلس الأمن انتباهه

الجماعي لهذه المسألة مرتين خلال السنة . وبالطريقة ذاتها ، استعرض مجلس الأمم

المتحدة لناميبيا بدقة كل ناحية من نواحي الحالة السائدة في ناميبيا أو حولها .

وبحثت لجنة ال ٢٤ الخاصة أيضا هذه المسألة بشكل مكثف في إطار مسألة تنفيذ اعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد عقدت الهيئتان أيضا دورات استثنائية

وحلقات دراسية ومؤتمرات مكرمة لابعاد محددة للحالة السائدة في الاقليم .

وعقد أيضا مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية جلسات استماع كثيرة فيما يتعلق بالآثار المناوئة المتعلقة بالأنشطة الخاصة بمجمعات الشركات الدولية في ناميبيا وحولها . فضلا عن ذلك ، تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى في دورته العادية الثانية مسألة أفضل طريقة لمساعدة شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني من خلال الأنشطة المختلفة وبرامج المساعدة المقدمة من المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

ان استمرار تردّي الحالة على الرغم من الإرادة الواضحة لدى المجتمع الدولي لا يعود إلا الى تعنت نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا وصلفه وقسوته ، وهو النظام الذي يحاول يائسا التمسك بآخر معقل له من الاستعمار والعنصرية .

وكما عرض بإسهاب مقرر اللجنة الخاصة منذ فترة ، وكما أكد من جديد عدد من هيئات الأمم المتحدة المعنية في بحر السنة فإن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يتركز في الدرجة الاولى على إنهاء الاحتلال غير القانوني من جانب جنوب افريقيا لناميبيا وانسحاب قواتها غير الشرعية ، ومن ثم الممارسة الحرة لشعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وتحقيقا لهذا الهدف ، فمن الضروري أن تنظم الانتخابات دون تأخير تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها في كل انحاء ناميبيا ككيان سياسي واحد ، وذلك تماشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان أية محاولة لتقويض توافق الآراء الدولي المتمثل في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب مقاومتها بقوة ، لان هذا التوافق في الآراء يمثل عاملا مشتركا مقبولا لتحقيق استقلال ناميبيا بطرق سلمية . وفي هذا السياق ، فإن المحاولات الجارية لربط استقلال ناميبيا بأية مواضيع دخيلة أخرى غير ذات صلة ينبغي رفضها بالضرورة ، حيث أن هذا الربط لن يعرقل فقط عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا ، ولكن أكثر أهمية من ذلك يمثل أيضا تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لدولة افريقية ذات سيادة هي أنغولا .

وفي ضوء التحدي المستمر من جنوب افريقيا للالتزامات الميثاق وامعانها في استخدام القوة لإدامة سيطرتها غير القانونية على الاقليم ، فضلا عن أعمالها العدوانية المتكررة التي ترتكبها ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، فإن التطبيق الفعال للتدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق مازال هو الحل الذي يمكن للأمم المتحدة بمقتضاه أن تجعل جنوب افريقيا تمتثل للمقررات التي يصدرها مجلس الأمن .

لقد أعرب البعض عن شكوكه في حكمة تطبيق التدابير التي قد تؤثر سلبيا على الشعب ذاته الذي تحاول تحقيق التحرير له . وفي هذا الصدد ، رد الاسقف توتو وعدد من رجالات جنوب افريقيا وناميبيا على ذلك بشكل واضح ، اذا قالوا ان المعاناة التي يعمانونها تحت القمع الاستعماري العنصري لا يمكن أن تسوء من جرّاء هذه التدابير ، اذ أن هذه التدابير تمثل البديل الناجع الوحيد لاستمرار الحياة التي تتعرض لتهديد دائم بفعل مذابح جماعية ومحاولات الإبادة .

وما لا يقل أهمية عن ذلك الحاجة الملحة الى توفير التأييد المتزايد والفعال لشعب ناميبيا المناضل وحركة تحريره الوطني الاصلية والشرعية أي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وبينما قام عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وان بدرجات متفاوتة بتوفير المساعدة لشعب ناميبيا ، فإن معدل المساعدة التي قدمت حتى الآن ليس كافيا . وينبغي أن نعلم بأن المجتمع الدولي لديه مسؤولية خاصة في ضمان أنه من خلال برنامج اقامة الدولة ومعهد ناميبيا ، فإن كل الخطوات الممكنة يتم اتخاذها لتوفير أكبر قدر ممكن من فرص التدريب للشعب في إعداد نفسه لإقامة ناميبيا مستقلة وذات سيادة في وقت قريب .

وأود أن أعرب عن أمني الصادق بأن المناشدات التي وجهت في هذا السياق الى كل الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى في إطار الأمم المتحدة وخارجه ، سوف تلقى استجابة ايجابية وسخية بغية الوفاء بالمتطلبات المتزايدة بشكل مستمر من قبل شعب ناميبيا .

اننا لا نستطيع أن نتجاهل التهديد الخطير للسلم والامن الدوليين في المنطقة ، ولا يمكننا أن نظل سلبيين باستمرار دون أن نتعرض للخطر في مواجهة ما تتعرض له أغلبية شعوب الجنوب الافريقي بشكل خطير من ظلم ومعاناة انسانية . وينبغي لنا أن ندرك أن منظماتنا تزداد ضعفا بسبب عوامل الإحباط وخيبة الامل وعدم الثقة التي يولدها ذلك الوضع من الامور . لقد حان الاوان منذ وقت طويل لأن نعمل ، ولابد لنا من أن نعمل بحسم ودون أي لبس اضافي ، فنحن نعلم تماما انه لا يمكن لأي حق نقض أن يعيد الى الورا تيار التحرير الذي لا رجعة فيها ، أو أن يخنق التطلعات الحقيقية للشعوب المعنية الى الحرية والاستقلال .

وأود في هذا المنعطف أن أؤكد من جديد أن روح التوفيق والصبر وفن الحكم التي أظهرها باستمرار قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تستحق أحر شفاء من جانبنا . واللجنة الخاصة ، من جانبها ، ستواصل تقديم تأييدها الكامل الى صوابو ، ومن خلالها الى شعب ناميبيا ، في نضاله من أجل تحقيق هدف إقامة دولة ناميبيا الحرة والديمقراطية والمستقلة . وأود في نفس السياق أن أشيد اشد اشد خاصة بقيادة دول خط المواجهة وغيره على الدور الحاسم الذي اضطلعوا ومازالوا يظلمون به في تأييد قضية الشعب الناميبي .

وبالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أود أن أوجه اشارة خاصة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا على العمل الهام الذي يواصل القيام به بفعالية كبيرة بقيادة رئيسه بالانابة السفير نويل سنكلير ممثل غيانا . كما اننا نشني على الجهود التي يبذلها المفوض الخاص لناميبيا ، وسوف نشجعه على مواصلة جهوده تلك . ومن نافلة القول انه ينبغي لهذا المجلس أن يستمر في الحصول على التعاون الكامل من كل الدول الاعضاء حتى يستطيع الامتمرار في الاضطلاع بمسؤولياته ، بل بفعالية أكبر .

وانني على ثقة بأن أعمال هذه الجمعية في الدورة الحالية ستحقق بفضل قيادتكم وارشادكم ومهاراتكم ودبلوماسيتكم مساهمة ايجابية اخرى صوب التحرير الكامل لناميبيا من السيطرة الاستعمارية غير المشروعة .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أوجه اشادة خاصة الى الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده المستمرة سعيا في التوصل الى حل مرض لمشكلة ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

السيد تويغو يا تويغو (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني مرة أخرى أن أخطب هذه الهيئة الموقرة ، خاصة في دورتها الاربعين التاريخية .

ويشرفني ويسعدني أيضا أن أتوجه اليكم سيدي الرئيس بأخلص التهاني على انتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . ان خبرتكم الواسعة في الامم المتحدة ومهارتكم الدبلوماسية وخصالكم الشخصية من حكمة وتغاف للعدل والسلام تؤهلكم لان تديروا بنجاح أعمال هذه الدورة .

ان من واجبي أن أعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالب وتطلعات شعب ناميبيا المناضل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني . وبالنسبة عن هذا الشعب ، وعن طليعته حركة التحرير الوطنية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومقاتلي جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، أنقل اليكم جميعا تحياتهم وسلاماتهم الحارة .

لقد شعر شعب ناميبيا دائما ببالغ التقدير للأمم المتحدة ، التي يقبلها كوصية ووكيلة عنه حتى يحقق استقلاله الحقيقي . وبهذا الادراك والوعي ، يشعر بقوة أن الوقت قد حان منذ زمن طويل أن تظلم هذه الهيئة بمسؤولياتها وتكون أهلا للشقة التي وضعت فيها ، فتعمل بحسم على انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا الذي تقوم به جنوب افريقيا العنصرية ووضع حد لأعمال القمع الوحشي والعدوان والارهاب الصادر عن الدولة الذي تمارسه في بلدي .

ومع الأسف أنه في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لم تتحرر ناميبيا بعد . وفي الوقت الذي نشيد فيه بالنجاحات الكثيرة التي حققتها الأمم المتحدة في شتى المجالات ، وخاصة مجال إنهاء الاستعمار ، غير أن استقلال ناميبيا الذي استأنف المجتمع الدولي مسؤولية الاضطلاع به على نحو رسمي وفريد مازال دون تحقيق ، ويمثل نقطة حزينة بالفعل فيما أظهره المجتمع الدولي من عزم على تحقيق استقلال ناميبيا .

واسمحوا لي أن أذكر الدول الأعضاء بمسؤوليتها ، جماعيا وفرديا ، إزاء ناميبيا وشعبها ، في تنفيذ تلك المهمة المقدمة . إن فشل الأربعين سنة الماضية وما يزيدها ، سواء عن طريق الفعل أو عن طريق التقصير ، ينبغي أن توضع له نهاية من خلال العمل الحاسم والمتضافر ضد نظام جنوب افريقيا الاستعماري غير المشروع .

وعندما تحدثت في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة اتيت لي فرصة لأحيط هذه الهيئة علما بالحالة الحرجة السائدة حينئذ في الجنوب الافريقي ، ولابد أن يكون من تحصيل الحاصل لكل شخص معتدل في هذه الجمعية أن يدرك أن الحالة أصبحت أكثر خطورة بالفعل حيث يشكل نظام جنوب افريقيا العنصري تهديدا متزايدا للسلم والامن الدوليين .

لقد شن نظام الاقلية العنصري حملة ارهاب ضد خصوم نظام الفصل العنصري الشرير في جنوب افريقيا . ويجري يوميا تعريض الاطفال الابرياء والنساء والرجال المزل للقتل أو لإطلاق الرصاص عليهم أو للتشويه على أيدي القوات العنصرية من العسكريين ورجال الشرطة ، التي أصبحت - بمقتضى السلطات الواسعة التي اتيت لها نتيجة لحالة الطوارئ الرهيبة التي فرضتها بريطوريا مؤخرا - مطلقة اليد في ارتكاب كل أنواع الجرائم في خدمة تلك الطفمة الحاكمة من النازيين الجدد .

وفي الآونة الأخيرة ، قرر ذلك النظام أن يقوم بهذه الاعمال الوحشية في الظلام من خلال التعتيم الذي فرضه على وسائل الاعلام ، التي لم تكن على أية حالة قادرة في

أي يوم من قبل على قبول الحقيقة كلها ، حتى قبل الاجراءات الاخيرة التي يقوم بها النظام العنصري .

وقد أثلج صدورنا أن الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ، الاغلبية التي نشاطرها في مصير واحد مشترك ، قد ارتفعت الى مستوى التحدي بتكثيف نضالها بكل الوسائل المتاحة لها تحت القيادة الدينامية التي يتولاها المؤتمر الوطني الافريقي لافريقيا الجنوبية ، وهزت أساس الفصل العنصري ذاته . وتشيد موابو بالنضال الباسل الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا لتحرير وطنها من العنصرية والفصل العنصري والاستغلال ولاقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري متحد في ذلك البلد الشقيق .

وفي بلادنا ناميبيا ، سعد نظام الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا قمعه العنيف لشعبنا . إن أكثر من ١٠٠ ألف من القوات العنصرية المتواجدة في ناميبيا قد زادت من اعمالها الوحشية حيث يمثل الرجال والنساء والاطفال العزل الاهداف الخاصة لهذه القوات نظرا لتحول ناميبيا الى منطقة تدخل في مدى اطلاق النيران لجنوب افريقيا العنصرية بالاليات الثقيلة التي يوفرها لها حلف الاطلسي .

ان الموجة الحالية من العنف التي اطلقها في جنوب افريقيا نظام بريتوريا والتدابير القمعية التي اتخذتها الزمرة الحاكمة من النازيين الجدد تذكرنا بالافعال نفسها في بلدنا . لقد فرض حظر التجول والاحكام العرفية على أكثر من ثلثي بلدي خلال الثلاث عشرة سنة الماضية ، منذ عام ١٩٧٢ ، وفي ظل حالة الطوارئ التي اعلنها نظام الاحتلال غير الشرعي بعد الاضراب العام الذي قام به العمال الناميبيون خلال أواخر عام ١٩٧١ ، وهو الاضراب الذي هز النظام الاستعماري وحلفاءه الامبرياليين . ومنذ ذلك الوقت خول نظام بريتوريا ملطات واسعة لقوات احتلاله وفرق الاغتيال وقوات الشرطة التابعة له في اطلاق النار الموضعي على الناميبين ، ومات العديد من أفراد شعبنا بهذه الطريقة على مر السنين ، وشوّه العديد منهم في حين اختفى الكثير من الآخرين ولم يعرف عنهم أحد . وبمقتضى تلك التدابير القمعية احتجز العديد من الناميبيين لغترات طويلة دون محاكمة وعذبوا وتوفى بعضهم نتيجة لذلك . ويكفي مجرد الاشتباه في أن يكون المرء عضوا في "سوابو" أو مؤيدا لها حتى يتعرض للموت والاحتجاز التعسفي والتعذيب على أيدي قوات احتلال بريتوريا .

ولزيادة الطين بلة ، أعلنت جنوب افريقيا العنصرية في أوائل هذا العام اعتبار العديد من أجزاء ناميبيا في نطاق ما يسمى بمناطق أمنية ، ومن ثم زادت من قمعها لشعب ناميبيا . ان الهدف من ذلك الاجراء الذي اتخذه نظام الفصل العنصرى هو اغلاق تلك المناطق أمام المجتمع الدولي ومواصلة جرائمه دون عقاب وتغطية الوضع العسكري الحقيقي داخل ناميبيا . وفوق كل ذلك يتمثل أسلوب بريتوريا دوما في أن

ترتكب جرائمها في ناميبيا في الظلام . وفرض النظام العنصري عدة سنوات حظرا كاملا على ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في ناميبيا لتحقيق ذلك الهدف . ولا يسمح لاحد بتقديم افادات وانباء عن القمع العسكري الذي تمارسه جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا ، باستثناء من يختارهم النظام نفسه لاغراض نشر الاكاذيب التي تتوافق مع مخططات بريتوريا الاستعمارية في ناميبيا .

وتستخدم جنوب افريقيا العنصرية قمعها العسكري لتأخير استقلال ناميبيا ولاستمرار النهب الخطير لموارد ناميبيا الطبيعية من جانبها وبواسطة الشركات عبر الوطنية الغربية . وفي ظل تلك الظروف فرض نظام الفصل العنصري مرارا مؤسساته الزائفة على شعب ناميبيا الواحدة تلو الاخرى ، محاولا إقامة قاعدة للاستعمار الجديد في ناميبيا . ومن الجدير أن نشير الى ما يسمى بحكومة تحالف تورنهال الديمقراطي السابقة وما يسمى بالجمعية الوطنية التابعة لها ومجلس الوزراء التي أنشأتها بريتوريا في عام ١٩٨٠ . ورغم الدعم المالي الكبير ووسائل المساندة الاخرى ، فإن كل تلك الكيانات العميلة قد انهارت في عام ١٩٨٣ ، نظرا الى أن الشعب الناميبي رفضها بالاذراء الذي تستحقه . وخلال الفترة نفسها ، أقامت بريتوريا القوة الزائفة ، وهي "القوة الإقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية" و "قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية" وكان الهدف منها هو ترسيخ الهياكل التي تؤدي الى تعقيد عملية تصفية الاستعمار الحقيقية في ناميبيا . وكان الهدف الشرير من اقامة الكيانات الاخيرين هو تحويل النضال ضد الاستعمار الذي يخوضه شعب ناميبيا الى حرب أهلية تجبر افراد شعبنا على القتال فيما بينهم عن طريق التجنيد العسكري الإجباري بينما تزرع بلادنا تحت نير الاحتلال الاستعماري غير الشرعي لبريتوريا .

وآخر مخطط من تلك المخططات التي وضعتها بريتوريا هو اقامة "حكومة مؤقتة" عميلة في وندموك في ١٧ حزيران/يونيه هذا العام ، متحدية ومنتهكة بملافة مرة اخرى قرارات ومقررات الامم المتحدة . إن ذلك العمل الممق الذي قامت به جنوب افريقيا قد

أدائه ورفضه بحق المجتمع الدولي ، بما في ذلك الجهاز الأعلى للأمم المتحدة وهو مجلس الأمن الذي أعلن بموجب قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) أن تلك "الحكومة المؤقتة" لاغية وباطلة .
 اننا نناشد الجمعية العامة أن تدين وترفض أيضا ذلك الكيان العميل .
 ويواصل نظام جنوب افريقيا العنصري بموقفه المتمثل بالاعتماد على التأييد المقدم من حلفائه الغربيين الرئيسيين في المجالات العسكرية والنووية ، والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . وخاصة حكومة ريغان ، بسياساتها التي صاءت سمعتها الآن ، وهي سياسة الارتباط البناء ، تستمر في تشجيع نظام بريتوريا في تحديه المتمثل والمتعجرف للرأي العام العالمي .

ولا يزال استقلال ناميبيا رهينة للطموحات الانانية والامبريالية التي تتطلع اليها واشنطن في منطقة الجنوب الافريقي . وبالأصرار على مغادرة القوات الكوبية لانغولا قبل أن تحصل ناميبيا على استقلالها ، فإن حكومة ريغان تعلم المجتمع الدولي أساسا وبغفظة أن استقلال ناميبيا ليس موضع نظرها . وكل ما يهم هو الاعتبارات الجغرافية السياسية ، أي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية للامبريالية الامريكية . ومن ثم كان اختيار واشنطن هو تفضيل هذه المصالح على المعاناة البشرية والحرمان من حقوقنا الانسانية الاساسية بواسطة نظام بريتوريا .

ان المصالح المشتركة بين جنوب افريقيا العنصرية وحكومة ريغان لم تحل دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) فحسب ، بل قبل كل شيء ، حاول كل منهما العمل في تناسق على استبعاد مسألة ناميبيا عن الأمم المتحدة حيث مكانها الصحيح . وغني عن القول أن نظرية الربط السيئة السمعة قد أدين وت رفضت على نطاق واسع بوصفها غير مبررة ولا صلة لها باستقلال ناميبيا . ولذلك فإن هذه الهيئة الموقرة مطالبة بأن تضطلع بمسؤولياتها الكاملة تجاه ناميبيا وفقا لقراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د - ٥) لعام ١٩٦٧ حتى تحصل ناميبيا على حريتها الحقيقية .

وفيما يتجاوز جنوب افريقيا وناميبيا ، صعدت طفمة بريتوريا الحاكمة التي شجعتها سياسة الارتباط البتاء من قمعها العسكري وما تقوم به من أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة والدول الافريقية المستقلة الاخرى في المنطقة . ويكفي ان نذكر بالهجمة العنصرية التي اجهزت ضد كابيندا في جمهورية أنغولا الشعبية ، والهجوم الهجبي على غابيريون عاصمة جمهورية بوتسوانا ، والتهديدات المتزايدة ابدا ضد زامبيا وزمبابوي وليسوتو وموزامبيق . لقد استفردت كل من بريتوريا وواشنطن جمهورية أنغولا الشعبية كهدف خاص .

وفي أعقاب أعمال العدوان المتصاعدة التي ارتكبتها النظام مؤخرًا ضد أنغولا ، والدور القذر الذي تقوم به جنوب إفريقيا العنصرية في موزامبيق ، فإن البيانات التي أدلى بها بوتها وزير الخارجية العنصري وملان وزير الدفاع العنصري قد أكدت ما هو واضح . انهما لم يعترفا بأن النظام العنصري يؤيد عصابات يونيتا وحركة المقاومة الوطنية لموزامبيق فحسب ، وإنما اعترفا أيضا بأن بريتوريا تقوم أيضا بعملها القذر وهي مدركة انها تحظى بتأييد الولايات المتحدة . إن الولايات المتحدة ونظام بريتوريا يؤيدان على حد سواء عصابات " يونيتا " في أنغولا ، وهي العصابات التي تدرّبها وتسلحها جنوب إفريقيا العنصرية في قواعدهما العسكرية في ناميبيا ثم تدخلها إلى أنغولا لتقوم بعمل بريتوريا الاجرامي ضدها . وبالفاء كونغرس الولايات المتحدة هذا العام لتعديل كلارك على إثر تجمع غير شرعي في جنوب أنغولا لقوات رجعية تضمنت عصابات " يونيتا " والعناصر المعارضة للثورة من نيكاراغوا ، ورجعيين آخرين من أفغانستان ولاو وكمبوتشيا - وهو التجمع الذي استضافه لو لهيرمان ، وهو من غلاة الرجعيين في الولايات المتحدة - أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة تعتزم الاشتراك بشكل مباشر في الحملة العدوانية ضد أنغولا . وقد بارك رئيس الولايات المتحدة هذا التجمع وتلا لهيرمان رسالة التأييد التي بعث بها الرئيس ريغان على تلك العصابة المكونة من المرتزقة . وأعلن ريغان في رسالته هذه لافراد العصابات الدولية - في جملة أمور - أن " قضيتكم هي قضيتنا " .

ولم يشر الدهشة أن الاجتماع التالي لما تسمى الدولية الديمقراطية التي أنشأها لهيرمان بايحاء من ريغان ويمينييين وعسكريين آخرين عقد في دالاس بتكساس . ولذلك كان من المنطقي أن يتوقع نظام بريتوريا دعما فوريا وتأييدا من واشنطن وذلك في غزوه الأخير الواسع النطاق لأنغولا الرامي إلى انقاذ عصابات يونيتا التي كانت تتعرض لهجوم مدمر من جانب قوات " فابلا - ميبلا " الحكومية . ثم شعرت واشنطن بالحرَج للحظات ، ولكن من الثابت اليوم أن حكومة ريغان تفكر في تقديم دعم مباشر لعصابات يونيتا ، يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار . وهذا مؤشر واضح على أنه بالإضافة إلى

الدعم المقدم لمصائب يونيتا لزعة استقرار أنغولا ، فإن الحكومة الأمريكية تخطط لانقاذ النظام العنصري من الازمات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها داخل جنوب افريقيا نفسها وفي ناميبيا . وأي دعم تقدمه حكومة ريغان لمصائب يونيتا والمرتزقة الأخرى في اقليمنا إنما هو دعم مقدم للفصل العنصري والقمع الاستعماري والعدوان وزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي . وبالتالي ، من واجبنا فضح هذه المخططات الشريرة التي ترمي الى استمرار معاناة وعذاب شعبنا في الوقت الذي تستخدم فيه بلادنا منطلقا لشن أعمال العدوان ضد دول مستقلة في المنطقة ، وخاصة جمهورية أنغولا الشعبية .

نحن نعي أن شعبنا مطالب مرة أخرى بمواجهة التحدي الجديد الذي لا يتمثل في التمدي للعدوان والاحتلال غير الشرعي فحسب ، وإنما في احتمال آخر هو التدخل المتجدد المباشر للامبريالية الأمريكية لتأييد نظام الفصل العنصري . ونحن نستعري انتباه المجتمع الدولي لهذا الوضع الخطير .

وفي رأينا انه لم يكن من قبيل الاغفال أن رئيس الولايات المتحدة عندما ألقى بياناً أمام هذه الهيئة الموقرة في الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيسها لم يشر الى جنوب افريقيا أو ناميبيا ، وإنما أشار فقط الى الجنوب الافريقي في إطار المنافسة بين الشرق والغرب .

إن الشعب الناميبي وحركته الرائدة ، سوابو ، سوف ينهضان بمسؤولية تحرير نفسيهما من السيطرة الاستعمارية والاحتلال والاستغلال غير الشرعيين . ولهذه الغاية ، التزمنا بأن نسير على تقاليد آبائنا الذين كافحوا الاستعمار الالمانى بشجاعة وعزم . إن السنوات الخمس والعشرين التي مرت منذ انشاء سوابو تمثل دليلاً على الارادة الثابتة والتفاني العنيد للوطنيين الناميبيين لخوض الكفاح العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني . وخلال تلك السنوات من الكفاح المرير ، استطاعت سوابو أن تعبئ وتنظم الجماهير المقهورة . واليوم إن وحدة شعبنا قوة ضخمة قادرة على احباط مخططات الاستعمار الجديد التي تحبها بريتوريا في ناميبيا .

على الجبهة العسكرية ، إن المكافحين الشجعان في جيش التحرير الشعبي لناميبيا " بلان " يواصلون تحدي جيش الاحتلال الكبير التابع لجنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا طوال أكثر من ١٩ سنة الآن . لقد اجتازوا المعارك ، وتعلموا كل يوم كيف يحاربون العدو بفاعلية . وهم يواصلون تحقيق الانتصارات على جبهة القتال ، ويلحقون خسائر فادحة بأفراد العدو ويدمرون بعنف معداته الحربية والهيكل الاستعمارية الأخرى التي تسهل احتلال بريتوريا غير المشروع . وقد اضطر النظام الى الاعتراف بعدم قدرته على الخروج من هذا المأزق الذي ينطوي على تكلفة باهظة للمحتلين العنصريين من حيث الارواح والاموال والاضرار المادية . وسوف نكشف من هذا الكفاح الى أن تتحرر أرضنا وشعبنا ومواردنا .

منذ أيام قليلة ، دعي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرة أخرى لبحث مسألة ناميبيا بشكل حاسم ، وذلك على إثر رفض جنوب افريقيا العنصرية التعاون مع الأمين العام في تنفيذ قرار المجلس ٥٦٦ الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وقد أشار السيد بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة الى عناد بريتوريا وموقفها الممؤق في تقريره المقدم الى مجلس الأمن والمؤرخ في ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وفي مناورة محسوبة ترمي الى إضفاء الصفة الشرعية على الحكومة المؤقتة المزعومة العميلة ، بينما يدعي نظام بريتوريا انه في آخر الامر اختيار النظام الانتخابي ، يعامل في الوقت نفسه باحتقار أعلى هيئة في الأمم المتحدة ، ليس فقط عن طريق الإصرار على الربط ولكن أيضا عن طريق إشارة قضايا تم الاتفاق عليها من قبل . وحتى بعض حلفاء بريتوريا المخلصين فهموا هذه المناورات المشينة التي تهدف الى تحويل اهتمام مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ قرار لمواجهة ملك النظام . وبالتالي ، فإن جنوب افريقيا العنصرية واصلت مرة أخرى معاملة أعلى هيئة في الأمم المتحدة ، وهي الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين ، بنفس الاحتقار المعتاد .

وبالنسبة لنا ، كان يتعين ان يكون العمل المنطقي هو فرض جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كما نص على ذلك صراحة قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) .

ولكن حين اتخذت الأمور طابع الجدية ، بدأت اصدقاء بريتوريا في التسوية . وامحولي أن أقول إنه كان أمامهم الخيار إما في تأييد فرض الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا العنصرية ، أو الموافقة على تقديم واتخاذ مجلس الأمن لقرار ممكن التحقيق بهدف تمهيد السبيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكنهم اختاروا ألا يؤيدوا أيّاً من البديلين المذكورين أعلاه . لقد صوتت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد مشروع القرار ، ومنعتا بذلك مجلس الأمن في اتخاذ عمل حاسم ضد نظام بريتوريا . إن هاتين الدولتين ، إذ فعلتا ذلك ، فقد اختارتا مرة أخرى أن تنحازا لنظام الاحتلال غير الشرعي . وبديهي أن الادعاء بأن الدول المقدمة لمشروع القرار لم تتوخ التعقل إدعاء لا أساس له من الصحة .

إن النقض الذي مارسه بلدان من بلدان معاهدة شمالي الاطلسي لم يكن مفاجئاً لنا ، لأن سياسات وموقف بريطانيا والولايات المتحدة إزاء مسألة فرض الجزاءات الشاملة على جنوب افريقيا معروفة تماما . ففي الوقت الذي تصدران فيه البيانات المرائية القائلة أنهما تعارضان هما أيضا قمع الفصل العنصري في جنوب افريقيا وقمع الفصل العنصري الوحشي في ناميبيا ، فإنهما تعارضان بشدة وتنقضان كل التدابير السلمية وذات المغزى التي يطالب المجتمع الدولي بغرضها على بريتوريا . وحججهما العقيمة بأن الجزاءات لن تأتي بنتيجة ، وبأن الجزاءات من شأنها أن تؤذي أكثر ما تؤذي السكان السود ، أو بأن هناك تغييرات ايجابية تحدث الآن في جنوب افريقيا ، قد دحضها شعبا جنوب افريقيا وناميبيا نفسها ، بأنشطتهما الوطنية الاخيرة داخل جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك دحضها المجتمع الدولي . ولكن بالنسبة لهذين البلدين الامبرياليين من اعضاء حلف شمال الاطلسي ، فإن الثروة المعدنية والفوائد التي يجنيانها من جنوب افريقيا وناميبيا عن طريق شركاتها أهم بكثير من آلاف

الأرواح من السود التي يزدهقها في جنوب افريقيا وناميبيا الجنود ورجال الشرطة
العنصريون المتعطشون للدماء .

وتعتقد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبي الغربية أن بريطانيا والولايات
المتحدة بممارستها حق النقض لهذه التدابير الضرورية ضد جنوب افريقيا القائمة على
الفصل العنصري ستعطلان بالتأكيد استقلال ناميبيا وتطيلان في امد معاناة الشعب
الناميبي الرازح تحت نير الغمل العنصري الاستعماري .

إن سوابو تدين بريطانيا والولايات المتحدة بأشد العبارات لاعمالهما الانانية
والامبريالية . ونحذرهما بأن هذه الممارسة المخزية لحق النقض لن تؤخر بتاتا الشعب
الناميبي ، تحت قيادة سوابو ، عن تكثيف كفاح التحرير المسلح الجاري في ناميبيا ،
الذي من شأنه دون أدنى شك أن يحقق الاستقلال الوطني الحقيقي والحكم الديمقراطي
للشعب الناميبي .

ويتعين على الجمعية العامة وهي تنظر في مسألة ناميبيا أن تدرك هذا التطور
السلبى وأن تتخذ الاجراء اللازم من أجل إنهاء الاستعمار في ناميبيا .
• إن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية عن بلادنا ، ويجب عليها أن تنهض الآن
بهذه المسؤولية بالتعجيل باستقلال ناميبيا .

ونشاهد أصدقاءنا ، وخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، أن
يضاعفوا جهودهم في المطالبة بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة ضد نظام الغمل
العنصري وأن يتحدوا السياسات التحالفية التي ينتهجها هذان البلدان مع جنوب
افريقيا العنصرية .

لقد استمعنا قبل قليل الى البيان الهام الذي أدلى به السفير كوروما ممثل
سيراليون ، رئيس لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وكذلك الى التقرير الهام الصادر عن اللجنة
الذي عرضه مقررها .

لقد استمعت الجمعية العامة الى بيان آخر بنفس القدر من الاهمية ، أدلى به
الرئيس بالانابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السفير سنكلير ممثل غيانا ، عرض

فيه ، من بين أمور أخرى ، التقرير السنوي المقدم من المجلس ، بما في ذلك توصياته
باعتماده من جانب هذه الهيئة الرفيعة في هيئات الأمم المتحدة .

سيدي الرئيس ، انتهز هذه الفرصة لاناشد الجمعية العامة ، من خلالكم ، أن
تقدم تأييدها التام والقاطع للتوصيات التي قدمت لتوها وأن تكفل اتخاذ جميع
القرارات الخاصة بمسألة ناميبيا . وهذا أقل ما تطالب الأمم المتحدة بالقيام به
رداً على الحالة الخطيرة السائدة في ناميبيا واستجابة لتوقعات شعبنا .

واحد الجمعية العامة بصورة خاصة على أن تولي اهتماماً خاصاً للنداء بعقد
مؤتمر دولي ودورة استثنائية للجمعية العامة مكرسين لناميبيا أثناء عام ١٩٨٦ ، بما
أن العام المقبل يوافق العام العشرين منذ أن انتهت هذه الهيئة انتداب جنوب افريقيا
على ناميبيا . إن جنوب افريقيا لاتزال عاكفة على مواصلة احتلالها غير الشرعي
لبلادنا .

تؤيد سوابو تأييدا تاما العمل الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ،
تحت القيادة الحكيمة والمتفانية للسفير لوماكا ، الذي أظهر أيضا رؤيا واضحة
وقدرات وحنكة هائلة في توجيهه للعمل الهام للدورة التاسعة والثلاثين التي عقدتها
الجمعية العامة بصفته رئيسها .

مافتئت سوابو تعتبر مجلس ناميبيا شريكاً قيماً في الكفاح المشترك من أجل
إنهاء الاستعمار في بلدنا . ونعلق أهمية كبرى على برنامج عمله ، بوصفه السلطة
القانونية القائمة بإدارة ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال ، وناشد جميع الدول
الاعضاء أن تقدم تأييدها التام للمجلس في اضطلاعهم بمهمته النبيلة خدمة للشعب
الناميبي . إن التحدي المقبل أكبر من أي تحد فيما سبق .

لقد واجهت الجمعية العامة أثناء دورتها الأخيرة محاولات قامت بها أوامسات
معينة بهدف تخريب القرارات الخاصة بناميبيا والفصل العنصري في جنوب افريقيا .
ونعرف أن نفس هذه القوى لاتزال تواصل ممارسة ضغطها وابتزازها . والذين يدعون الى
التحلي بالاعتدال والصبر ، والذين يصرون على أن الأشياء يجب ألا تسمى بأسمائها ، ومع

ذلك لا يخفون تحالفهم مع النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا ، هم منافقون وقحون . إلام يمكننا أن نصبر في وجه هذا الصلف الغاضح والطفيان ، بينما يقتل شعبنا العنصريون الذين يخدمون الامبريالية ؟ لقد سئنا بما فيه الكفاية .

ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيبقى ثابتاً في تأييده لكفاحنا العادل وسيواصل تقديم دعمه المتزايد لنا سياسياً ومادياً ومعنوياً . وتشيد سوابو بالجهود العالمية التي تبذلها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بغية عزلة نظام الفصل العنصري ، عن طريق تنفيذ الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير من أجل وضع حد نهائي لنظام الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك لعـدوان بريتوريا على الدول المستقلة في المنطقة . وترحب سوابو ترحيباً صادقا بالرفاق الـ ٢٢ الذين عادوا اليها والذين اطلقت سراحهم جنوب افريقيا العنصرية . ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ومعظمهم كانوا قد حوكموا معي في سنة ١٩٦٦ ، ويقضون مدة حكمهم بالسجن مدى الحياة في جزيرة روبن الرديئة السمعة . ونحن متأكدون أن اطلاق سراحهم جاء نتيجة الكفاح المكثف داخل ناميبيا والحملة الدولية من أجل الافراج عنهم ونحن ممتنون جدا لذلك .

إننا ننأهد المجتمع الدولي تكشيف مطالبته بالافراج فوراً ودون شرط عن جميع السجناء السياسيين الآخرين ، علاوة على مطالبة جنوب افريقيا العنصرية بإعطاء المناضلين من أجل الحرية الاعضاء في موابو الذين وقعوا في الامر خلال القتال مركز سجناء الحرب وفقاً لاتفاقيات جنيف . وبالمثل فإننا نطالب بالافراج فوراً ودون شرط عن نيلسون مانديلا وبقية السجناء السياسيين من جنوب افريقيا ، الذين لابد ان يشتركوا بشكل مباشر في ايجاد حل يكفل إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد مرة أخرى على تضامن موابو الراسخ مع جميع الشعوب التي تناضل من أجل الحرية والكرامة والعدالة ، ولاسيما الشعوب المناضلة في المحراء الغربية ، بقيادة جبهة البوليساريو وحكومتها ، الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية ؛ وشعب فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إقامة فلسطين مستقلة ؛ وشعب بورتوريكو ؛ وشعب تيمور الشرقية ؛ وشعب جنوب افريقيا ، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، الذي نشاطه مميّزاً مشتركاً بحكم التاريخ والجغرافيا والكفاح المشترك ضد جنوب افريقيا العنصرية .

وأود أن أؤكد من هذا المنبر للجمعية العامة إنه سواء أراد ريفان وتاتشر وبوتها أم لا فإن النتيجة المنطقية لكفاحنا العادل نتيجة مؤكدة ، وهي نصر شعبنا .

الكفاح مستمر ؛ والنصر أكيد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبدأ الجمعية العامة الآن

مناقشتها العامة بشأن هذا البند .

السيد تيوارى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ تسع وثلاثين

سنة ، وفي الدورة الاولى للجمعية العامة - التي عقدت في مكان ليس بهيبند وهو " ليك ساكسي " - اعترض وفد الهند على محاولة جنوب افريقيا إدماج افريقيا الجنوبية الغربية في اتحاد جنوب افريقيا . وفي ذلك يكمن أصل جهود الأمم المتحدة الرامية الى نصره حق شعب ناميبيا في تقرير المصير و الاستقلال ؛ وأصل مسألة ناميبيا التي ننظر فيها اليوم مرة أخرى . ومن ثم فإن مسألة ناميبيا قديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها ؛

والواقع إننا نحتفل بالذكرى الأربعين لكل منهما هذا العام . إن مرور أربعين سنة على إنشاء المنظمة هو بلا شك مناسبة سعيدة ؛ اما الذكرى الأخرى - وهي مرور أربعة عقود على الجهود الدائبة الرامية الى تحرير ناميبيا - فهي ، على النقيض من ذلك ، ذكرى مؤلمة .

ولا غرابة في أن بلدي اتخذ زمام المبادرة في إشارة مسألة ناميبيا في الأمم المتحدة . فقد كان هذا يتفق بحق مع اشتراكنا التاريخي في الكفاح في سبيل الحرية والتحرر الاجتماعي كفي جنوب افريقيا ذاتها . وفي جنوب افريقيا بدأ مهاتما غاندي ، مؤسس دولتنا ، حملته التي دفعت به فيما بعد الى وطنه وجعلته يتولى قيادة كفاحنا من أجل الاستقلال . كما ان صلتنا بشعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين تتفق مع الرأي الذي ينادي به قادة الكفاح في سبيل الحرية والذي يقول بأن حريتنا لن تكون كاملة ما لم تنل الشعوب المستعمرة في كل مكان حريتها . وكان لهذه الصلة طابع خاص في حالة افريقيا . فكما ذكر جواهر لال نهرو ، أول رئيس وزراء لنا ، في مؤتمر العلاقات الآسيوية المعقود في نيودلهي عام ١٩٤٧ :

" إننا في آسيا نطلع بمسؤولية خاصة إزاء شعوب افريقيا . فيجب علينا ان نساعدنا في تبؤ مكانها السليم في الأسرة الانسانية . والحرية التي نتوخاها لا تقتصر على هذه الامة أو تلك ولا على شعب معين ، وإنما يجب ان تمتد لتشمل الجنس البشري بأكمله " .

ولهذا فإن ناميبيا ، شأنها شأن جنوب افريقيا وفلسطين ، تحتل مكانا خاصا في صميم الشعب الهندي * .

وليس من الصعب ان تخطر ببال المرء ذكريات تعيسة عندما يفكر في ناميبيا . فمنذ قرن من الزمان اقامت الامبريالية أول معقل لها في خليج " لوديرتز " ، في الوقت

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اويوي (غابون)

الذي كان سائر افريقيا فيه يقسم في مؤتمر برلين المشؤوم . وبالمثل مازال الكفاح جاريا ضد الدولة الاستعمارية في ناميبيا منذ مئة سنة . وبعد فترة وجيزة سيكون قد مضى ٢٠ سنة منذ أن انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا واضطلت بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم . وقد انقضى ما يربو على سبع سنوات منذ أن اتخذ مجلس الامن قراره التاريخي ٤٣٥(١٩٧٨) الذي يتضمن - بالاقتران بالقرار ٢٨٥ (١٩٧٦) - خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . غير أن استقلال ناميبيا مازال حلمًا يداعب الخيال ، ولا تحمل كل ذكرى ، وكل سنة تمر ، سوى مزيد من المعاناة والاحباط والسخط .

لقد أصبح للأمم المتحدة في السنوات الاربعين التي انقضت على انشائها سجل زاخر بالمنجزات التي يحق لها - ولنا جميعا - ان نفخر بها . إلا أن استمرار احتلال ناميبيا يمثل في الوقت نفسه وصمة خطيرة في سجل الامم المتحدة ويساعد على تقويض سلطتها وموثوقيتها . والامم المتحدة تتحمل مسؤولية فريدة عن ناميبيا ، وليس هناك مثيل لهذه العلاقة الفريدة والمباشرة ، غير أن الامم المتحدة لم تنجح حتى الآن في إنهاء مأساة ناميبيا .

وإنني إذ أعرب عن أسفي لهذه الحقيقة لا أود أن أنكر أو اتجاهل ما فعلته الامم المتحدة لتعزيز قضية ناميبيا . وفي هذا الصدد يخطر على البال فورا الدور الرائع الذي يضطلع به مجلس الامم المتحدة لناميبيا - السلطة الشرعية القائمة بإدارة الاقليم الى حين نيله الاستقلال . إننا نحیی المجلس ، بقيادة رئيسه ورئيسه بالنيابة ، لما يبذله من جهود حثيثة لتعبئة الرأي العام العالمي ودعم قضية استقلال ناميبيا وتعزيز مصالح ناميبيا والناميبيين ، ولدوره في اعداد الناميبيين لمواجهة تحديات ومسؤوليات الاستقلال . وقد قدمت الهند ، بوصفها عضوا مؤسسا في هذا المجلس وأحد نواب رئيسه ، اسهامها المتواضع في أعمال ذلك المجلس . ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للاسهام الذي يقدمه مفوض ناميبيا الذي نفخر بأنه من أبناء وطننا .

وفي معرض اشدتنا بمن يستحقون الاشادة ، لا يفوتني ان اثنى على الامين
العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، الذي نعرف جميعا جهوده التي لا تكل من اجل
قضية ناميبيا والتزامه الشخصي العميق بها . ونود ان نعرب له مرة اخرى عن عميق
تقديرنا وعن استمرار دعمنا له في الاضطلاع بولايته الهامة .

يتضمن تقرير مجلس ناميبيا صورة شاملة للحالة في ناميبيا ، وفيما يتعلق بها ، علاوة على الأنشطة التي اضطلع بها المجتمع الدولي - هنا في الأمم المتحدة ، وفي المحافل الأخرى - للنهوض بالقضية الناميبية . وبالإضافة إلى ذلك ، زدنا تقرير الأمين العام الأخير إلى مجلس الأمن بصورة واضحة للحالة الراهنة ، ولاسيما الطريق المسدود الذي وصلت إليه الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فهذا القرار ، المقبول على الصعيد العالمي باعتباره الأساس الوحيد لتسوية المسألة الناميبية تسوية سلمية ، لم يتجاوز بعد حدود النوايا الطيبة ، وقد احتبطت بريتوريا تنفيذ بذرائع وعقبات تضعها في الطريق كان آخرها الإصرار المستمر على إقحام مسألة دخيلة لا صلة لها به إطلاقا هي مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا .

والذين تابعوا مداوات مجلس الأمن في الأسبوع الماضي ليسوا في حاجة إلى تنوير حول طبيعة العقبات التي تواجهها . فعشية اجتماع مجلس الأمن - وانعقاده في هذا الوقت لم يأت مصادفة - أحال النظام العنصري إلى الأمين العام ، مع تبريكاته ، قرار "الحكومة المؤقتة" التشريعية في وندهوك بقبول التمثيل النسبي صيغة للنظام الانتخابي . وفي نفس الوقت ونفس اللحظة ، كرر إصراره على "الربط" ، فاضحا مخططاته الرامية إلى إشاعة البلبلة ومبينا أن تغييرا لم يطرأ على موقف بريتوريا بحال .

وقد قدمت بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن - وبلدى من بينها - مشروع قرار إلى المجلس يطالب بفرض الجزاءات الإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولم نطلب توقيع جزاءات شاملة ، بل طالبنا جزاءات انتقائية ، بأمل أن يتمكن مجلس الأمن ، بالأقل ، من أن يسير قدما من الموقف الذي اتخذته في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وأن يستجيب كل أعضاء المجلس لصيحة الرأي العام الدولي المتعاظمة المطالبة باتخاذ إجراءات حازمة ضد بريتوريا . ومن دواعي خيبة الأمل العميقة والأسف البالغ أن شيئا من ذلك لم يحدث - أو ، بالأحرى ، منع من الحدوث . ومرة أخرى انكسرت مطالب الأغلبية الساحقة من الأمم بسبب المواقف عديمة المرونة التي اتخذتها القلة .

ونحن في الهند ، وفي حركة عدم الانحياز ، قد آمننا منذ زمن طويل بأن توقيع
الجزاءات الاجبارية الشاملة على جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ،
هو وحده الذى يمكن ان يجبرها على الامتثال لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ، فما
من وسيلة من وسائل الامتناع مهما بلغت يمكن ان تنجح في حمل بريتوريا على الاصغاء
لصوت العقل .

وقد شهدنا خلال الاسابيع والاشهر الاخيرة جيشانا من الغضب الشعبى في العديد من
البلدان الغربية ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى وكل ما يمثله . وقد اجتذبت هذه
الحملة المتآزرة الى صفوفها الناس من شتى مناحي الحياة . كما لاحظنا ايضا ، مع
التقدير ، التدابير الطوعية التي اتخذتها الحكومات ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك
حكومات كثيرة من العالم الغربى . ونقدر على وجه الخصوص الموقف الذى اتخذته
استراليا والدانمرك في مجلس الأمن ، في الاسبوع الماضى ، علاوة على الموقف الذى
اتخذته عدة دول غربية ملمت بالمنطق وراى الحاجة الى توقيع الجزاءات الاجبارية على
جنوب افريقيا . وقد رسمت اتفاقية الكومنولث الاخيرة ، بشأن ناميبيا ، التي اعتمدت
في نامو ، الخطوط العريضة لمجموعة من تدابير محددة ملزمة لبلدان الكومنولث ،
وتضمنت الاتفاق على ترتيبات لمراقبة التنفيذ . وهذه كلها ، بلا شك تطورات ، جديرة
بالترحيب . لكن هذه الخطوات يجب ان يبنى عليها وتكثف ليتسنى عزل بريتوريا عزلا
فعالا وحملها على الامتثال .

وقد ايدت الهند وحركة بلدان عدم الانحياز على اساس مبدئى حق شعب ناميبيا
غير القابل للمتصرف في تقرير المصير والاستقلال تأييدا واضحا ودؤوبا . وقد اعيد
تأكيد هذا التأييد مؤخرا في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى عقد في
لواندا بأنغولا من ٤ الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . فنحن نؤمن بأن قرار مجلس الامن ٤٣٥
(١٩٧٨) يجب ان ينفذ على الفور ودون قيد او شرط . ونؤيد في الوقت نفسه النضال
الشرعى للشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو)
ممثله الوحيد والاصيل . وفي لواندا ايضا ، دعت بلدان عدم الانحياز الى عقد مؤتمر

دولي يعنى بناميبيا ودورة خاصة للجمعية العامة في ١٩٨٦ بمناسبة الذكرى العشرين لانتهاء ولاية جنوب افريقيا . ونلاحظ ان هذه التوصيات وردت بين التوصيات التي قدمها مجلس ناميبيا الى الجمعية ، وكلها تحظى بتأييدنا .

في هذه السنة التي تصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان الامم المتحدة الخاص بتمفية الاستعمار ، يمكن ان ننظر الى الورا بفخر وارتياح ازاء التقدم الهائل الذي تحقق في ميدان تمفية الاستعمار في العقود الاخيرة . فرياح التغير عصفت بقوة عبر القارات مكتسحة ظاهرة الاستعمار في شتى بقاع العالم . لكن ناميبيا ظلت الحالة المارخة لآخر بقايا الاستعمار حيث يقاتل نظام مارق وعنصرى لدرء القدر المحتوم وعكس تيار التاريخ الذي لا يمد . ذلك النظام ونظام الفصل العنصرى المقيت يجدان نفسيهما محاصرين في زاوية ، حتى داخل جنوب افريقيا ، بقوى الحرية والكرامة الانسانية ، ومهددين بالهلاك .

لكن التمهيم الاجماعي للدول الاعضاء على وضع حد نهائي لحملة الابداء الارهابية في ناميبيا واخضاع ناميبيا المستمر لنظام جنوب افريقيا العنصرى أحبط ، مرة اخرى ، على ايدي حلفاء ذلك النظام الاقوياء في مجلس الامن ، وبهذا سلبت من المجتمع الدولي والجهاهير المناظلة في ناميبيا مرة اخرى فرصة منح الحرية لضحايا النظام العنصرى المنبوذ الذي سيجد الان في حق النقض الذي يستخدمه من يشدون أزره في مجلس الامن عزيمة هو في أمس الحاجة اليها . وربما تكون نتيجة ذلك موجة جديدة من الارهاب العادى ضد المقاتلين من اجل الحرية في ناميبيا وجنوب افريقيا .

ومما يدمم المشاعر حقا ان الذين لا يكلون بثباتا من القاء مواظ مطولة عن مزايا الحرية ينحازون بلا خجل الى جانب أبغض نظام شرير عرفه التاريخ ، ويحاولون الصفح عن انتهاكاته الخسيسة لحرية الانسان وكرامته في ناميبيا وجنوب افريقيا .

ان السلم والامن في خطر جسيم نتيجة لازدياد الاعمال المشينة التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى وعجز الامم المتحدة عن الاضطلاع بمسؤوليتها المشروعة عن تحرير

ناميبيا . والواقع ان هذا استهلال لسيناريو جديد ، سيناريو تتعرض الهيئة العالمية فيه لمكائد الاستعمار والامبريالية العنصرية .

ان الشعارات التي من قبيل "الارتباط البناء" و "الامن الاقليمي في الجنوب الافريقي" لن تغشي ابصار الرأي العام الدولي . ونحن مقتنعون ان العملية برمتها ضلال في ضلال . وانه لمن النفاق المقزز ان يحاول عملاء نظام بريتوريا البربري الاشرعي التعاون والتعامل معه بنشاط من اجل تعزيز دور الامر الناهي في العالم الذي يسعون الى ان يكون دورهم .

اما التذرع بأن فرض الجزاءات الالزامية على النظام العنصري ستكون له آثار ضارة على المصالح الاقتصادية للسود في المندلق فامر مألوف للغاية يستهدف بوضوح بعض القوة في قلب بريتوريا المحاصرة حماية للمصالح الاقتصادية والجغرافية - الاستراتيجية لعملائها في الغرب . ففكرة "الارتباط البناء" وغيرها من النظريات ليست الا وليدة الشعار السري الصيت "عبء الرجل الابيض" الذي رفع عندما كان الاستعمار في عنفوانه ، فكان تمهيدا لفلسفة النهب الاستعماري واعمال العنصرية البربرية .

ولكن اصحاب الشعارات والامتراسات الجديدة ينسون ، فيما يبدو ، ان الشمس قد غربت نهائيا عن "الامبراطورية" من زمن طويل ، وان آخر اشار الاستعمار البغيض في ناميبيا وجنوب افريقيا ستكتسحها مسيرة التاريخ الظافرة .

ان كفاح شعب ناميبيا للتخلص من نير الاحتلال وتخليص ارضه المقدمة من القبضة الفاشية للمعتدي العنصري ، يتسق مع التقاليد المجيدة لحركات التحرير ويعد مثالا للبطولة والبسالة والشجاعة في صفحات التاريخ المعاصر .

ولن تنجح المناورات الدبلوماسية المحمومة التي يقوم بها من يرعون بريتوريا من وقف مسيرة الاحداث . فامة ناميبيا ستنهض كالعنقاء من الرماد . ولا يمكن للتاريخ ان يظل رهينة في ايدي من يريدون رفع الجريمة والخداع والمطاردة الى مستوى سياسة الدولة والعلاقات الدولية .

واني موقن من ان حكام بريتوريا والمتعاونين معهم سيقفون في مستقبل غير بعيد امام محكمة التاريخ التي تدخر لهم عقابا لا منجاة منه . وسيجرف التاريخ الذين يحاولون عرقلة مسيرته وعكس اتجاهها . وستنتصر في نهاية المطاف ، روح الانسان الباسلة وسينفض التاريخ ظافرا . وستنال ناميبيا حريتها .

السيد تيرادو ميخيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من

الواضح ان المجتمع الدولي يشعر بانزعاج عميق لاحتمال نشوب حرب نووية . وان لهيب الكارثة النهائية لامر مروع . لكننا نتحمل بلا انقطاع امرا يتعارض ، في الواقع ، تعارضا مارخا مع العدالة والمبادئ والافكار التي ألهمت الامم المتحدة منذ تأسيسها ويتمثل في ان تظل احدى الامم محرومة الى ما لا نهاية من الحرية ، الحرية التي تتطلع اليها بصورة طبيعية ، ومن حقها في تقرير المصير والمساواة .

لقد قيل بحق ان هذه المنظمة تمر هيبتها بأزمة . وحالة ناميبيا التي تمثل تحديا لفعالية الامم المتحدة وتسهم اسهاما كبيرا في ايجاد هذه النظرة الى المنظمة . ان شعب ناميبيا يناضل الاحتلال الاجنبي منذ ما يزيد على قرن من الزمان .

وقد انقضى ما يربو على ٤٠ عاما منذ عرضت مسألة ناميبيا ، لأول مرة ، على الامم المتحدة و ١٩ عاما على اعتماد قرار الامم المتحدة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي انهى

الانتداب الذى منحتة عصبة الامم لجنوب افريقيا ووضع اقليم ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة .

ومنذ ١٤ عاما مضت ، رأت محكمة العدل الدولية في فتوى تاريخية ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وجود غير مشروع . وانتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا منذ سنوات عديدة ، ومن الواضح ان اى عمل او تدبير يتخذه ذلك البلد فيما يتعلق بالاقليم عمل لا اساس له .

ان عملية تصفية الاستعمار واحدة من انصع صفحات تاريخ الامم المتحدة . ومنظمتنا باتت الان ، تعد من الناحية العملية ، منظمة عالمية . ونحن نعيش في عالم يتكون من دول مستقلة ذات سيادة . غير ان هذه ليست الحال في ناميبيا .

وتشير حالة السيطرة غير المشروعة على شعب ناميبيا والبطش غير المنقطع الذى يتعرض له شعورا عميقا من السخط لدى جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة .

ان مسألة ناميبيا قد نوقشت باستفاضة في جميع محافل الامم المتحدة . واعتمد مجلس الامن في ١٩٧٨ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يوفر الاساس الوحيد المعترف به شرعيا لتصفية الاستعمار في ناميبيا . وقد عارض وفدنا مرارا اتخاذ اى تدبير من شأنه ان يبدل مضمون مقررات الامم المتحدة او يؤثر عليها فيما يتعلق بالاقليم ناميبيا ، ونحن نصر على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ووفد كولومبيا يأسف بشدة لان اجتماع مجلس الامن ، في الاسبوع الماضي ، كان محاولة اخرى فاشلة في النضال من اجل التوصل الى تدابير كافية للتعجيل باستقلال ناميبيا . ومن الحيوى اليوم اكثر من اى وقت مضى ان تسود الرغبات الجماعية للمجتمع الدولي . فليس هناك بلد واحد يختلف على الهدف النهائي المنشود . وانه لواجب كل بلد منا ان تحول اقوالنا ونوايانا الى افعال .

لقد كررت حركة البلدان غير المنحازة ، في اجتماعها الوزارى الذى عقد في لواندا في اوائل ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، مرة اخرى ، موقفها التقليدى فيما يتعلق بناميبيا ، بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير

والاستقلال الوطني ومون وحدة اراضيها ، بما فيها خليج والفيس وجزر بنفوين وغيرها من الجزر المتاخمة .

لا يوجد في العالم نظام تحدى ارادة المجتمع الدولي لمثل هذه المدة الطويلة . واننا لنتساءل في ذكرانا الاربعين هذه عن مدى هيبة الامم المتحدة ، التي اقسمنا يمين الولاء لميثاقها وكررنا التزامنا بتنفيذ مقاصده كيما تصبح التطلعات الجماعية للبشرية في حياة كرامة وحرية للجميع حقيقة واقعة .

ان الدستور الذي ينظم الحياة الديمقراطية في بلدنا يتضمن مادة ممتازة توضح نظرتنا التي تتسم بالمساواة الى الامور ، تنص على انه "لايسمح بوجود عبيد في كولومبيا" . وبالرغم من ان الدستور وضع في ١٨٨٦ ، اى بعد مرور ثلاثين عاما على الغاء الرق ، تلك المؤسسة الشائنة في بلدنا ، فقد استقر الرأى ، مع ذلك ، على الاحتفاظ بها كمادة في دستورنا ، وما زالت مدرجة فيه حتى الآن ، كتحذير دائم من انتهاج اى شكل من اشكال التمييز .

ان كولومبيا ملتزمة التزاما صادقا بالديمقراطية وملتزمة متمسكة تمسكا حازما بقضية حرية الانسان وكرامته . وذلك هو السبب الذي يدفعنا الى التضامن مع حقوق شعب ناميبيا في نضاله من اجل الاستقلال . وادانة نظام الفصل العنصرى البغيض الذى سيظل ، طالما وجد ، عارا على البشرية .

ان كولومبيا عضو في مجلس ناميبيا منذ انشائه ، ومن ثم كُنّا دائما في الطليعة في هذه العملية المعبة التي ترمي الى ضمان تقرير المصير لشعب ناميبيا ، وسوف نشن الحملات الدبلوماسية اللازمة الى ان تتحقق الحرية والعدالة لذلك الاقليم الافريقي الذي نقدره كثيرا . ويمكن لناميبيا ان تعتمد دائما على دعمنا لنضالها في سبيل الاستقلال . ويشيد بلدي بالدور الذي اضطلعت به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا وجهودها لتحقيق استقلال بلدها .

ويرى وفد بلدي ان اولئك الذين يكافحون في ناميبيا في سبيل استقلال بلدهم ، جديرون باحترام المجتمع الدولي . ونحن نضم صوتنا الى المطلب الذي يناشد نظام جنوب افريقيا القمعي الى الافراج عن الذين صجنوا بسبب كفاحهم في سبيل حريتهم . وتؤكد كولومبيا من جديد على رغبتها في ان تشدد على انه ينبغي ان توضع سياسة المجتمع الدولي التي ترمي الى عدم تشجيع الاستثمارات في جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية والالانسانية ، لتشمل اقليم ناميبيا ، نظرا لان هذين كيانهين متميزين قانونا من وجهة النظر الدولية .

وقد جاء تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي قدمته اللجنة للجمعية العامة في دورتها الاربعين ، والوارد في مشروع القرار الذي اُوتت بأن تعتمد الجمعية العامة :

"تدوين بشدة استمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا على نحو يمثل تجاهلا للقرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تدعو الى خلاف ذلك ، وتدعو صندوق النقد الدولي الى وضع حد لهذا التعاون ، وعدم منح أي قروض جديدة للنظام العنصري في جنوب افريقيا" (A/40/23 (Part V) ، ص (٢١)

ويرى وفد بلدي ان الوقت مناسب لكي تشير الى ان صندوق النقد الدولي ، في الوقت الذي يتبع سياسة المبادئ التوجيهية المتشددة تجاه بلدان امريكا اللاتينية

التي تسدد ديونها الخارجية على حساب تنميتها ، يتبع سياسة مرنة في تعامله مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ونحن نؤكد من جديد على الاهمية الحيوية التي نعلقها على الدفاع عن الموارد الطبيعية لناميبيا في جميع المجالات ، بما في ذلك مواردها البحرية الهائلة على وجه الخصوص . ان الحاجة تدعو الى التنفيذ الفوري للمرسوم رقم ١ الذي أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وبالرغم من أن مسألة حماية الموارد الطبيعية داخل اقليم ناميبيا كانت ولا تزال مشار قلق دائم للمجلس ، فقد آن الاوان لايلاء الاهتمام الواجب لحماية موارد ناميبيا البحرية الحالية بامكانياتها الهائلة .

ولقد كانت كولومبيا وبلدان امريكا اللاتينية الاخرى في طليعة الحركة التي طالبت باتخاذ تدابير ترمي الى حماية التراث الضخم الذي تتمتع به بسبب قربها من البحر . والبلدان النامية تلجأ الى المعايير القانونية الدولية المقبولة من جميع الدول تقريبا للدفاع عن مواردها .

وعلى أساس الولاية التي منحتها الجمعية العامة ، وبالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ووفقا لقرارات الامم المتحدة ، يتعين على مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن يتخذ التدابير القانونية المناسبة وغيرها من التدابير الكفيلة بحماية الموارد والمساعدة على تحقيق استقلال ناميبيا الدائم .

ويعرب وفد كولومبيا ، مرة أخرى ، عن اعجابه واحترامه للموقف الشجاع الذي تتخذه دول خط المواجهة ، التي يعاني بعضها من ظروف صعبة تعرّضها بالفعل للخطر ، ومع ذلك لا تبدي أي تردد في تأييدها الراسخ لقضية ناميبيا . ان هذه الدول تستحق تفهم البلدان الاخرى وتعاونها ، ويتعين على البلدان الاخرى مساعدتها على حل مشاكلها .

والبلدان التي قبلت اعدادا كبيرة من اللاجئين ، الذين اجبروا على الفرار من بلدهم نتيجة لتعاضم تدابير البطش التي يتخذها نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ، تستحق ايضا اشاداتنا ومساعدتنا . وترفض كولومبيا رفضا قاطعا محاولات جنوب افريقيا

لاقامة ما تسميه بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، وهو أمر غير قانوني بشكل لا لبس فيه ، ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي تعهد جميع أعضائها بالامتناع لها . ونحن نشيد بمجلس ناميبيا ، السلطة الادارية القانونية للاقليم الى أن يتحقق استقلاله ، ورئيسها الموقر ، السفير بول لوساكا ممثل زامبيا ، ورئيسها بالانابة السفير نويل سنكلير ممثل غيانا ، وكذا بمفوض الأمم المتحدة لناميبيا السيد براجش ميشرا ، لادائهم الرائع في الاضطلاع بمهامهم الصعبة . ويعرب وفد بلدي مرة أخرى عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لمشايرته وحكمته التي عالج بهما هذه المسألة ، وموظفي الامانة العامة ، لدعمهم المتواصل وتعاونهم فيما يتعلق بأعمال المجلس .

السيد سوكري فيفاريپيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عند اجتماع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في فيينا في حزيران/يونيه من العام الحالي ، أذكر أن قلت ، بوصفي عضوا في المجلس وتعليقا على الاحداث التي كانت تجرى آنذاك في اقليم ناميبيا ، بأن الوقت حان والصبر نغد . وكانت مشاعر الاستياء الواسعة النطاق ضد سيطرة جنوب افريقيا الاستعمارية تزداد انتشارا ، وكان كل شيء يشير الى اننا وصلنا الى أقصى حدود الصبر والتحمل . واذا أوجه كلامي الى أولئك الذين ينادون بالهدوء في وجه هذه الثورة المشروعة ، نذكر بكلمات التحذير التي قالها بطيل تحريرنا ، سيمون بوليفار ، في موقف مشابه في عام ١٨١٠ ، عندما كان بلدي يرزح تحت السيطرة الاستعمارية ، حيث وجه سؤاله الذي ينم عن نفاذ البصيرة الى أولئك الذين كانوا ينادون بالهدوء ردا على المطالبة بالاستقلال الفوري : "الا تكفي ٣٠٠ عام ممن الهدوء ؟"

ولا يتطلب الامر تحليلا عميقا للحالة الراهنة التي يعيش في ظلها شعب ناميبيا لنتبين ان هناك موقفا مماثلا يسود اليوم . فنحن ، اذا اردنا ان نتجنب المزيد من أعمال العنف ، لابد ان نوجد الحلول التي تجعلها العدالة التاريخية حلولا حتمية . وبناء على ذلك ، ينبغي ان ننقل من زمن نفاذ الصبر الى زمن المقررات الفعالة . والآن فلن يكون هناك مؤدى لمناقشتنا الراهنة .

فنحن بصدد حالة قد نضجت بالفعل ، وشعب يتحلى بالايمان العميق والعزم الثابت على ممارسة حقوقه المشروعة في الاستقلال والحرية ممارسة كاملة ، وهو موقف أيده قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن مرات عديدة .

ومن المنطقي ان يتساءل المرء ، ما الذي حدث ، وكيف يمكن ان يكون هناك توافق واضح في الرأي من جانب المجتمع الدولي بالنسبة لاستقلال ناميبيا دون ان يتحقق ذلك الاستقلال بعد ؟ ووفدي لا يعتقد ان اشارة هذه المسألة تعني التشكك في الدور الذي قامت به الامم المتحدة . فكما قيل مرارا وتكرارا ، يتوقف ما تقوم المنظمة به او لا تقوم على ايجابية رغبات الدول الاعضاء او سلبيتها . وكما قالت مؤخرا رئيسة وزراء المملكة المتحدة ، في هذا المحفل بالذات في مناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، تظل الامم المتحدة مرآة يرى العالم فيها انعكاس وجه كل دولة من الدول الاعضاء .

وما من شك في ان هذه المرآة تظهر وجه جنوب افريقيا بأحلك صورة وأبشع مظهر . ونحن نعلم جميعنا ان مشكلة ناميبيا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة التي تنتهجها الحكومة العنصرية في بريتوريا . وقد تبين ذلك بجلاء في وثائق الامم المتحدة التي لا حصر لها .

ومؤخرا ، أصدر مجلس الامم المتحدة لناميبيا بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر تقريره A/AC.131/187 حول الاحوال الاجتماعية في ناميبيا . وكل ما نراه في هذه الوثيقة انعكاس مباشر للسياسة التي فرضتها جنوب افريقيا على الاقليم المحتل . واشير بذلك الى مسألة الفصل العنصري ، والتفتيت العنصري ، والتعليم ، والصحة ، وظروف

المعيشة ، وحالة المرأة ، والقمع ، وانتهاك حقوق الانسان ، والتشريعات القمعية ، والاعتقالات التعسفية ، وموء معاملة السجناء السياسيين ، وارهاب السكان بوجه عام بما في ذلك رجال الكنائس ، واستغلال اليد العاملة وحالة اللاجئين .

هل يعني هذا انه طالما بقي النظام العنصري قائما في جنوب افريقيا ستظل فرص تحقيق الاستقلال في ناميبيا ضئيلة ؟ إن عملية المفاوضات الدائرة منذ فترة تحت رعاية الامم المتحدة والتي ينبغي أن نذكر بأن السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام يلعب دورا بناء وهاما فيها ، لا تبرر مثل هذا الاستنتاج ، بل على العكس من ذلك ، فان السلطات في بريتوريا أظهرت ما يبدو كاهتمام بتنفيذ مقررات الامم المتحدة ، شريطة مراعاة بعض الامور .

ومع ذلك ، من المفيد أن نذكر ، كما يفعل وفدي دائما ، أن وضع مثل هذه الشروط مجرد ذريعة ، ولا يفصح عن موقف معقول . إن التقرير المعني بالتطورات السياسية في ناميبيا ، الذي أصدره مجلس ناميبيا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ يمد في الصفحتين ١١ و ١٦ منه الجهود التي بذلتها حكومة جنوب افريقيا لعرض حلها على ناميبيا بحجة انها تقوم بتنفيذ قرارات مجلس الامن . وبخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والواقع ، ان هذه كانت محاولة لاقامة نظام يبدو مستقلا في ظاهره ، لكنه خاضع تماما للارادة الاستعمارية في بريتوريا . ولقد بدأت هذه الجهود في عام ١٩٧٨ وبلغت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ أسوأ حد لها من خلال محاولة إقامة نظام مؤقت يتعارض بشكل مباشر مع قرارات مجلس الامن . وكما هو معلوم ، انطوى ذلك على تشكيل حكومة مؤقتة ، بما في ذلك جمعية وطنية ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي لوضع مشروع دستور .

ولحسن الطالع ، أصدر الامين العام ورئيس مجلس الامن بيانات أدانت هذه الاعمال التي تشكل انتهاكا واضحا للأحكام التي وضعتها المنظمة ، ولاسيما الظروف التي ينبغي أن تجري ناميبيا في ظلها انتخابات حرة لتحدد مصيرها واستقلالها .

وهكذا ، فان مشكلة ناميبيا مازالت مستمرة بكل خطورتها ، ومن هنا يمكن فهم نفاد صبر شعبها . ولقد تصرفّت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بطريقة

مسؤولة ، ولاقت التشجيع والتأييد من المجتمع الدولي فضلا عن الثقة التي منحتها لها اياها الامم المتحدة التي أعربت عن رغبات الدول الاعضاء فيها للتوصل الى تحقيق استقلال اقليم ناميبيا المحتل .

يعتقد وفدي اننا نمر بأصعب مرحلة تعيشها ناميبيا في تاريخها ، كما يمر نظام بريتوريا العنصري ايضا بظروف صعبة للغاية تواكبها مقاطعة دولية ملموسة وتمرد مستمر في جنوب افريقيا من قبل السكان فيها .

لقد انتهت الجمعية العامة منذ فترة وجيزة من مناقشة مسألة الفصل العنصري ، ويعتبر وفدي ان الادانة العامة للنظام العنصري في بريتوريا تعكس ما هو أكثر من التأكيدات الكلامية . ونعتبر اننا بدأنا نشعر بتصميم دولي حقيقي على اتخاذ أعمال تجبر العنصريين على انتهاج سياسة مغايرة . ومما لا شك فيه أن رد فعل العنصريين الاول ازاء الاحتجاج الوطني والدولي الصارخ كان تكثيف تدابير البطش من خلال اعلان حالة الطوارئ . ولكن هذا يبين الحالة المروعة التي يتخبطون فيها والخطر الذي يواجهونه . وفي شوارع نيويورك وغيرها من المدن ، رأينا الآلاف من المواطنين يحتجون علانية على نظام جنوب افريقيا ، الامر الذي كان غير متصور منذ سنين قليلة بل منذ أشهر قليلة ، وهذه الاحداث لها أهمية كبيرة في رأي وفدنا .

ونحن على قناعة بأن تغييرا مواتيا في العلاقات السائدة في الجنوب الافريقي ليس بالامر البعيد ، واذا ما تحقق استقلال ناميبيا ، سوف يطرأ تغيير على ظروف الفصل العنصري .

وفنزويلا من جانبها ، تؤكد باستمرار موقفها المعارض لنظام جنوب افريقيا . ونحن نعمل بهتفان ، بصفتنا عضوا في مجلس ناميبيا ، كما نقدم مساعدات مالية مباشرة ، في حدود امكانياتنا ، وذلك بغية رسم مستقبل البلد الحر . وفي هذا السياق ، يشرفنا أن نشترك في تقديم مشروع القرار حول البند ١١٢ من جدول الاعمال المعنون "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" .

فالقوى التي تكافح من أجل الكرامة الانسانية في الجنوب الافريقي ليس لها حليف مخلص إخلاص فنزويلا . وبناء على ذلك ، وإعمالا لقرارات مجلس الامن ، قطعنا كل العلاقات مع نظام جنوب افريقيا ، اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية . ونحن نوجه كل تعاطفنا لقضية افريقيا التي تكافح ضد الاستعمار والديماغوغية وجريمة العنصرية . وقد أفضت سياستنا الخارجية تدريجيا الى دعم علاقاتنا بجميع البلدان الافريقية ، لا على أسس اقتصادية فحسب ، بل وبسبب الوعي المتزايد بالتضامن الدولي وقد أتيحت لوفد بلدي الفرصة لاعلان هذه الحقائق أثناء المناقشة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

لا يمكن أن يكون هناك مجالا للشك في أن ما يحدث في الجنوب الافريقي لن يتغير من تلقاء نفسه . فالحكام الذين يتمتعون بالامتيازات لا يتخلون عنها تلقائيا . ومن الضروري بذل ضغوط كبيرة عليهم والانتقال من زمن نفاذ الصبر الى زمن اتخاذ القرارات التي تنفذ . لقد حان الوقت لتفريق الشعوب ، وكما قال الشاعر الشيلي بابلو نيرورا في قصيدته المشهورة المهداة لسيمون بوليفار "إنني أصحو مرة كل مائة عام ، كلما صحا الشعب" .

الآنسة نبيلة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أبدى المجتمع الدولي مرارا وتكرارا قلقه العميق بشأن مستقبل الشعب الناميبي والموقف المتدهور في ناميبيا . وكان آخر اعراب عن هذا القلق في مداولات مجلس الامن التي انتهت يوم الجمعة الماضي . وكان وفد بلدي ، بين وفود أخرى ، قد أعرب عن الامل في أن يدلل المجلس على عزم واضح لترجمة هذا القلق الى عمل . ومن أسف ، رأى عضوان من أعضاء المجلس انه من الملائم تعميم ذلك الاحتمال عن طريق استخدام حقهما في النقض . ومن سوء الطالع بحق أن الاجراء الذي اتخذه هذان العضوان لا يرقى الى مستوى الاهتمام المعلن بشأن الشعب الناميبي . إن فشل المجلس ، في هذا المنعطف ، في اتخاذ أي اجراء لا ينبغي أن يعوق هذه الجمعية عن مواصلة السعي ، حتى وان كان ذلك بمشقة أكبر ، الى حل مشكلة ناميبيا .

وفي حين تقع المسؤولية الاولى عن ضمان تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن بشأن ناميبيا على عاتق المجلس ، فان الامم المتحدة ككل ، بوصفها المنظمة الدولية ، تتحمل بالمسؤولية القانونية تجاه ناميبيا حتى تحصل على حريتها واستقلالها . لقد طالب المجتمع الدولي على مر السنين بانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ونقل السلطة الى الشعب الناميبي ، وهذان الهدفان واردان في خطة التسوية طبقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي لا يزال تنفيذه هدفا أساسيا للمجتمع الدولي . وقد تعين على المجتمع الدولي في معرض تمسكه بالتزامه بالتسوية السلمية لهذه المسألة ، أن يحاول باستمرار ، في نفس الوقت ، التغلب على عقبة تلو أخرى من العقبات التي لم تكف جنوب افريقيا عن اختلاقها . وفي أوقات مختلفة ، تمثلت تلك العقبات ، كما أشارها نظام الفصل العنصري في أشياء كإشارة التساؤلات حول حيده الامم المتحدة ، أو تشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، أو وجود القوات الكوبية في أنغولا .

ومشكلة حسم هذه الامور التي لا صلة لها بالقضية شيء ، ومحاولة حسم الحالة التي تهدد السلم والامن الدوليين شيء آخر . وتتمثل ملامح هذه الحالة في الاحتلال العسكري والعسكرة المتزايدة للاقليم ، والهيمنة السياسية على ناميبيا ذاتها والبلدان المجاورة ، والاستغلال الاقتصادي واستنزاف موارد ناميبيا الطبيعية . والحالة لم تستقر منذ مناقشتنا في العام الماضي ، بل أن التطورات في الجنوب الافريقي تحولت الى الاسوأ ، وقد اتسمت بهوشية نظام الفصل العنصري لاضد الاغلبية الافريقية في جنوب افريقيا فحسب ، بل وضد شعب ناميبيا أيضا . وقد كان اعلان جنوب افريقيا جعل كل منطقة الحدود الشمالية لناميبيا منطقة أمن في شهر آذار/مارس الماضي بمثابة إشارة بدء أطلقت العنان لممارسات أجهزة التخويف والقمع في منطقة يسكنها ما يربو على نصف سكان ناميبيا . وليس اقدام جنوب افريقيا على اقامة حكومة مؤقتة في شهر حزيران/يونيه الماضي إلا مظهرا صارخا من مظاهر سياستها الاستعمارية القائمة على فرض حكام يتسيدون لحسابها على الشعب الناميبي . واستخدام جنوب

افريقيا لاراضي ناميبيا كقاعدة تواصل منها ارتكاب أعمال الهجوم والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المجاورة يشكل خطرا مهلكا على المنطقة بأسرها . وعدوانها على أنغولا وبوتسوانا ، وأعمالها التخريبية ضد دول خط المواجهة خلال هذا العام شهادة اضافية على سياساتها وأهدافها .

ولا حاجة الى القول ان المجتمع الدولي استنكر وأدان مرارا وتكرارا السياسات التي يمارسها نظام الفصل العنصري ومايحظى به من تأييد حلفائه . وهذه السياسات ينبغي أن ترفض لا أن يتسامح معها ، كما أن نظام الفصل العنصري ينبغي أن يعزل لأن يقبل . لذلك ، فانه مما يبعث على الغبطة أن نشاهد في هذه السنة حملة عامة ومكثفة في الغرب ضد سياسات نظام الفصل العنصري . ومن الواضح ، ان هذه الحملة كان لها أثرها على مواقف بعض الحكومات الغربية ، وهي لذلك تعزز المطالبة بالتغيير . ومؤخرا جدا ، جاء اتفاق الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي كاشارة مفعمة بالامل على انه ستعتمد بعض التدابير ضد جنوب افريقيا . وبالرغم من أن هذه التدابير تقصر دون ما يطالب به المجتمع الدولي ، فانها مع ذلك هامة ، من حيث أنها تنطوي على التزام من جانب عضو دائم في مجلس الامن . ويعتقد وفد بلدي انه بالسعي الجاد للتوصل الى تدابير فعّالة والتعاون بين الدول ، يستطيع المجتمع الدولي أن يحقق التغيير المرغوب في ناميبيا .

ان تطبيق التدابير الفعالة ، خاصة التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، يمثل أحد السبل التي تساعد الشعب الناميبي في نضاله من أجل الحرية والاستقلال . وهناك جانب آخر يتمثل في تقديم المساعدات المالية والتقنية لأصحاب هذه القضية . ولا بد من الاستمرار في تقديم الدعم للنضال الباسل الذي يخوضه الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقد كان دور مجلس ناميبيا من أجل بلوغ هذه الغاية مما لا غنى عنه . وسوف تواصل الكويت ، من جانبها ، دعم كل هذه الجهود من خلال الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالاستشهاد بفقرة من الرسالة التي وجهها صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، بمناسبة اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، سوابو ، وقال فيها :

"اننا نأمل باخلاص في ألا تترك هذه المشكلة دون حسم . وينبغي اتخاذ خطوات ايجابية واجراءات فورية من أجل تمكين هذا الشعب من تقرير مصيره ، والحصول على استقلاله ، وتحقيق تطلعاته الوطنية من أجل الحرية" .

السيد باز أغويدي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشعر
وفد بلدي انه من الضروري الادلاء ببعض الملاحظات الموجزة أمام هذه الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا .

لقد أيد بلدي تأييدا لا يحيد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ونادى باحترام قواعد القانون الدولي باعتبارها تمثل أساس العلاقات السلمية بين الدول . هذا هو الموقف الذي تتخذه حكومة أوروغواي الديمقراطية في عهد رئيسها الدكتور خوليو مارييا سانغوينيتي ، في إطار المجتمع الدولي . وعلى ضوء هذا ، نود مرة أخرى أن نطرح أفكار بلدي فيما يتعلق بهذا الصراع الذي مازال مستمرا منذ وقت طويل مع الاسف ، دون أي حل مناسب .

في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٥ ارسل السيد انريكي ايفليسياس وزير العلاقات الخارجية بالارجنتين رسالة الى السفير نويل سينكلير رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالانابة ، جاء فيها ما يلي :

" اود أن أؤكد مشددا تأييد اوروغواي لحق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال عن طريق اجراء انتخابات حرة دون استثناءات ، وتحت اشراف ورقابة الامم المتحدة وفقا لاحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الوقت نفسه ، اود أن اكرر تأييد بلادي وحكومتني للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن التي تنص على أن خليج والغيبي جزء لا يتجزأ من ناميبيا ويرتبط بها ارتباطا وثيقا بعلاقات جغرافية وتاريخية واقتصادية وثقافية وعرقية " .

ويستطرد وزير خارجية اوروغواي قائلا :

" اود أيضا ان اعرب عن تقدير بلدنا العميق للجهود التي يبذلها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن الادارة في اقليم ناميبيا التي يعترف بها المجتمع الدولي وللأمين العام للمسايسي التي يبذلها من أجل التوصل الى تحول سلمي يؤدي الى اقامة ناميبيا حرة ومستقلة وموحدة " .

واعتقد أن هذا كاف لتوضيح وجهة نظر بلدي بشأن تلك المسألة . بيد أننا رأينا أنه من الواجب ان نبدي بعض الملاحظات الاضافية من واقع رغبتنا في أن نتقدم باسهامنا في المطلب العالمي بالتوصل الى تسوية سريعة وسلمية ومرضية لذلك النزاع الخطير .

لقد أصبحت مسألة ناميبيا مشكلة شائنة بارزة بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا منذ حوالي ٢٠ عاما . فاستمرار جنوب افريقيا في تعطيل التوصل الى تسوية مستقرة وفقا للقانون الدولي ، واحتلالها غير المشروع لناميبيا نتيجة لعدم تنفيذها القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة ليس مجرد رفض للاعتراف بالطموحات المشروعة لشعب ناميبيا ، بل وتحدّ مباشر للإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي مرارا .

وترى بلادي ان تلك المسألة تنبغي معالجتها على اساس الاعتراف بالحق الثابت لشعب ناميبيا في تقرير المصير بما في ذلك حقه في ان تكون له دولة مستقلة . وهذا التاكيد يقوم على المبادئ الواردة أدناه .

كان اقليم ناميبيا الحالي خاضعا لانتداب عصبة الامم التي ورثت امكانياتها الاشرافية الامم المتحدة كخلف للأولى وذلك طبقا للفقرة الاولى من المادة ٧٧ من الميثاق . وقد أكدت محكمة العدل الدولية ذلك . وبالتالي ، تتحمل الامم المتحدة بالمسؤولية القانونية عن ناميبيا ، وخاصة فيما يتعلق بإدارة ذلك الاقليم وانجاز العملية المؤدية الى الاستقلال . ومن ثم يجب تقديم كل الدعم والتأييد لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . لقد قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٧ انتهاء ولاية جنوب افريقيا ، وأعلنت ان احكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنطبق على ناميبيا وشعبها ، وينبوع من ذلك منطقيا الاعتراف بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ومن ثم ، يعتبر وجود جنوب افريقيا وجودا لا سند قانوني له وغير مشروع . وهذا ما أعلنه مجلس الامن في مناسبات عديدة وفي قراره ٢٨٥ (١٩٧٦) ، بين جملة امور . وكما أوضح قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يظل الهدف المحدد :

" نقل السلطة الى الشعب الناميبى بمساعدة الامم المتحدة " .

وبالتالي ، يتعين على جنوب افريقيا أن تحترم التزاماتها بموجب المادة ٧٦ من الميثاق ، التي تستهدف الحفاظ على هوية الشعب في الاقليم وتعزيز التقدم نحو الاستقلال .

وفي ١٣ ايار/مايو ١٩٨٥ ، ارسلت حكومة اوروغواي رسالة الى الامين العام لتعميمها كوشيقة من وثائق مجلس الامن والجمعية العامة ، تتعلق بقرار جنوب افريقيا اقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا . وجاء في الرسالة ، بين جملة امور ، ما يلي :

" تود حكومة جمهورية اوروغواي الشرقية أن تعرب عن اشد معارضتها للقرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٥ باقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا وان تعلن في الوقت نفسه أنها تعتبر ذلك القرار لاغيا وباطلا .

ان هذا الاجراء الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا هو انتهاك للقرارات الصادرة عن الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة لقراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وللغتيوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ " . (A/40/312 ، ص ٢) وفي قرارها ٥٠/٣٩ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أعلنت الامم المتحدة ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى ، وأكدت دعمها للكفاح الذى يخوضه الشعب في المنطقة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومحاربة العدوان الذى تقوم به جنوب افريقيا والعمل على تحقيق الاستقلال على اساس تقرير المصير . بيد أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا واصل رفضه الامتثال لقرار الامم المتحدة معارضا لحقوق شعب ناميبيا ومستخدمي القوة في الوقت نفسه لمنع أى تحد لاحتلاله غير المشروع ، وفرض اجراءات قمعية سياسية قاسية داخل ناميبيا علاوة على ممارسته فيها للفصل العنصرى الذى يمثل أشد مظاهر انتهاك حقوق الانسان الاساسية وأفظعها ، الى الحد الذى قام فيه بتشكيل ما يسمى بالفرق البيضاء التي أكدت في أول تصريح عام لها عن عزمها على طرد أى أجنبي ومحقق اية قوات للأمم المتحدة تصل الى ناميبيا .

وفي ضوء تلك الاعتبارات ، تؤكد حكومتى مرة اخرى وبالتالي وفدى في هذه الجمعية العامة موقفنا الذى يستند على ، أولا ، تأييدنا المطلق والمؤكد لتقرير المصير للشعب الناميبى وممارسة حقه في اقامة دولة حرة مستقلة ؛ وثانيا ، قرارنا التعاون قدر الامكان ، مع الوفود الاخرى من اجل التوصل الى تحقيق تلك الاهداف بالوسائل السلمية ووفقا للقانون الدولي .

ومن الواضح ان قضية ناميبيا لاتزال قضية من اهم القضايا التي تعالج في الامم المتحدة وتتناولها دراساتها ومقرراتها . بيد أنها ليست موضوعا لمجرد النظر فهي مصدر مواجهة دولية نظرا لان هذه المنظمة الدولية قد اعتمدت مقررات واضحة في هذا الصدد وترفض الحكومة المعنية تنفيذها .

لقد طالبت الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والهيئات الاخرى الدولية والاقليمية بالتنفيذ الكامل والغورى لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورفضت حكومة جنوب افريقيا الامتثال لتلك المقررات الدولية المتكررة . وبالتالي ، نظر مجلس الامن في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ امكانية توقيع الجزاءات الالزامية الشاملة على حكومة جنوب افريقيا . بيد أن تلك الجزاءات لم يمكن اعتمادها نظرا لاستخدام بعض البلدان حق النقض في مجلس الامن . لقد أدانت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين نظام جنوب افريقيا العنصرى لتخريبه المحادثات المتعلقة باستقلال ناميبيا التي اجريت عام ١٩٨٤ في لوساكا ومينديلو ، وكررت الامم المتحدة أن الصراع يتمثل في طرفين فقط ، شعب ناميبيا من ناحية ممثلا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونظام الاحتلال غير المشروع لجنوب افريقيا من ناحية أخرى .

يؤكد وفد اوروغواي مرة اخرى ادانته لأولئك الذين يتبعون مفاهيم سياسية واجتماعية لها جذور ضاربة في الماضي ، غير قادرين على الاعتراف بأنهم يعيشون في الحاضر بكل مطالبه العادلة ، ناهيك عن ادراك انهم لن يكون لهم مكان في عالم المستقبل القريب .

واخيرا ، تظل بلادى مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق سلم حقيقي ما لم يتوافر احترام الشعوب ، وطالما اضطهدت أو مورست التفرقة ضدها تعسفا ، وأساسا ، عندما لا يكون هناك احترام لمبدأ المساواة أمام القانون ، ذلك القانون الذي يتمثل في التعبير عن الارادة الحقيقية الحرة للشعوب التي يحكمها ذلك القانون .

ترى بلادى ان احترام القانون الدولي أساس التعايش السلمي البناء بين الدول التي يتألف من مجموعها المجتمع الدولي ، وان الجهود العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة والقرارات التي تصدرها ، وهي الجهاز العالمي الأعلى ، فيما يتعلق بناميبيا ، لا يمكن ان تظل ، بشكل متكرر محل تجاهل من جانب حكومة جنوب افريقيا .

ولذلك فان اوروغواي تؤيد ، وستظل تؤيد بقوة جميع القرارات الصادرة عن هذه المنظمة بغية تحقيق العدالة وإعمال القانون بما يحقق المصلحة الحقيقية لشعب ناميبيا باسم المجتمع الدولي واهتفاء للمصلحة العليا للسلم بين الشعوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠